



العامل في الظرف: دراسة في نص القرآن الكريم في ضوء المبدأ اللغوي يغتفر في الظرف ما لا يغتفر في غيره

حمدي محمود جبالي

الأستاذ الدكتور في قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة النجاح الوطنية - فلسطين

hamdi.jabali@najah.edu

الملخص:

تبعد الدراسة آيات كريمة، وقع فيها ما ظهره أنه مشكل، من حيث كان الظرف أحد مكونات نظمها. ولم يك تغيب العامل في هذا الظرف؛ في هذه الآيات، محل إجماع أهل العربية، وعلماءها، وإنما كانت أقوالهم فيه شئ؛ كُلُّ قولٍ كانت له جهة، وعلمه غير التي لآخر، وكان من بين هذه العلل أنَّ ممْوِلَ العامل ظرف، والظرف يغتفر، أو يتسع فيه ما لا يتسع في غيره. هنا ما أملأْت هذه الدراسة ببيان، والإثبات به. وببيان مؤمل الدراسة لم يك بمعزل عن بيان غيره من أقوال أرباب الصنعة، ومتقنيها، ففي الجميع كشف بين للطيف نظم الجملة في القرآن، لم يك ليكون إلا في كتاب الله، آية رسوله، صلى الله عليه وسلم، إلى قوم صنعتهم العربية. ومن أهم نتائج الدراسة:

١. أنَّ الدراسة تبيَّنَتَ المبدأ اللغوي يغتفر في الظرف ما لا يغتفر في غيره، حيث أمكنها ذلك، في نصِّ الجملة القرآنية، لدى النحاة المفسرين، والمغربين، ومن كانت لديه مكنته في تخليل نظم الجملة، وبيانها، في الآية القرآنية.
٢. وأنَّ هذه الدراسة أثبتت بخلاف عن أنَّ هؤلاء النحاة اعتمدوا هذا المبدأ اللغوي، واتَّحدوا حجَّةً في تعريف العامل في الظرف، مما بدأ فيه إشكال، أو عُموض.
٣. وبينَتَ الدراسة أنَّ الاعتماد على هذا المبدأ، والأخذ به أقرب إلى طبيعة اللغة، وروحها، لبعده عن التأويل، والتقدير.

الكلمات المفتاحية: القرآن، الظرف، المبدأ، العربية



المقدمة:

العامل في الظرف (يكتُر استعمال مصطلح الظرف في هذه الدراسة، وفق مزاد النحاة، مزاداً به ظرفًا الزمان، والمكان، والجار والمجرور معاً، أو قرادي، أو يمْعَنْ آخر مزاداً به ما ياتٍ يُعرفُ عند النحوين بشبه الجملة، وقد قال ابن هشام في (ابن هشام، ١٩٧٢): "ذُكِرَ أَخْكَامٌ مَا يُشَبِّهُ الْجُمْلَةُ، وَهُوَ الظَّرْفُ، وَالجَارُ وَالْمَجْرُورُ". كما أَنَّه لا يخفى من خلال المثال، موضع الظاهرة، ما المزاد من الظرف؟ ثمَّ أَنَّه أَخْصَرُ مِنْ قَوْلَنَا: الظَّرْفُ، وَالجَارُ وَالْمَجْرُورُ، كَمَا أَنَّه لَا مُسَاخَةٌ فِي الاصْطَلاحِ) هُوَ مُعْلَقُهُ فَقَسْطُهُ. والعلق "هو الارتباط المعنوي لشيء الجملة بالحدث، وتمسكها به، كأنها جزء منه، لا يظهر معناها إلا به، ولا يكتمل معناها إلا بها. ذلك؛ لأنَّ شيئاً الجملة يرد تكملةً للحدث الذي تقيده، فيتم معناؤها بهذه التعلق المقيد" (قباوة، ١٩٨١). وهذا المعنى أصله للرمضاني، إذ قال: "للظرف شأن، وهو تأثيرها من الأشياء منزلة نفسها لوقوعها فيها، وأيتها لا تتأثر عنها" (الزمخشري، ١٩٧٢)).

والظرف يتعلَّق ب أخي خمسة أشياء (ابن هشام، ١٩٧٢)، وينظر: قباوة، ١٩٨١): الفعل، أو ما يُشَبِّهُ الفعل، أو ما أول بما يُشَبِّهُ معنى الفعل، كقوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ} [الزَّحْرَف: ٨٤]، فـ{في السماء إله} متعلقة بـ{إله}، لتؤوله بمعنىه، أو ما فيه رائحة الفعل، ويُشير إلى معناه، كقولك: فلان حاتم في قومه، فـ{في قومه} متعلقة بما في حاتم من معنى الجود، وإذا لم يك أحد ما ذكر موجوداً قدر العامل، كقوله تعالى: {وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا} [الأعراف: ٧٣]، فـ{إلى ثمود} متعلقة بـ{ صالح} محدث، تقديره: وأرسلنا، ولم يتقدم ذكر الإرسال.

وهذه العوامل تدور في تلك التركيب اللغوي المؤصل، المُوافق للصناعة النحوية، المقبولة لدى النحوين كافية، أو لدى جموريهم. ذلك أنَّ التركيب إذا جاء وفق أصول النحو، وأفراد نظرته، خالاً، في غالب الأقر، من أي خلافاتٍ في توجيه عامل الظرف،

والباحث عنّه، وإنّا لم يكُنْ كذلك، أثّارَ هذا الظُّرفُ، أو ذاك أذهانَ النّحَاةِ، والمُعْرِيْنَ، سعياً إِلَى إِيجادِ عَامِلٍ، يُبَرِّرُ مَعْنَى التَّرْكِيبِ، ويُصْحِحُهُ.

وأَفْرَادُ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، في مَعْناها الرَّئِيسِ، تَدْوِرُ فِي فَلَكِ خَمْسَةِ الْعَوَامِلِ هَذِهِ، سَوْيَ الْأَخِيرِ مِنْهَا، أو بِمَعْنَى آخَرٍ إِذَا كَانَ ثَمَ إِشْكَالٌ فِي نَطْمِ التَّرْكِيبِ الْلُّغُوِيِّ يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ أَفْرَادِهِ، الْمُفْوَظُ بِهِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الظُّرفِ، ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ هُوَ الْعَامِلُ فِي هَذَا الظُّرفِ، وَيَعْتَلُ لِذَهَبِهِ بِمَدْدَأٍ يُعْتَفَرُ فِي الظُّرفِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ، اِسْتَأْعَافُ فِيهِ.

ذَلِكَ: لِأَنَّ الظُّرفَ بَعْضُ كَلِمَاتِ كَثِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ، تَخْصُصُ لِسُلْطَانِ الْإِسْتَعْمَالِ، وَكُثُرَتِهِ، فَيَقُولُ فِيهَا مِنَ التَّغْيِيرِ لِفَظًا، أو مَعْنَى، أَو حُكْمًا، أَو غَيْرَ ذَلِكَ، مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ فِي غَيْرِهَا، وَيَجْوَزُ فِيهَا مَا لَا يَجْوَزُ فِي غَيْرِهَا (يُنْظَرُ: الجبالي، ٢٠٠٥). وَقَدْ تَبَرَّأَ أَهُلُ الْعَرَبِيَّةِ، وَعَلَمَاؤُهَا إِلَى مَا لَيْقَى هَذَا النَّوْعُ مِنَ الْكَلِمَاتِ، بِأَثْرٍ مِنْ كَثْرَةِ الْإِسْتَعْمَالِهَا. قَالَ الْحَلَيِّيُّ: "... وَلَكِنْ سُوْمَحَ فِي الظُّرفِ، وَعَدِيلُهُ مَا لَا يَسْأَمُ فِي غَيْرِهِمَا، اِسْتَأْعَافُ فِيهِمَا لِدَوْرَانِهِمَا فِي الْكَلَامِ" (الْحَلَيِّيُّ، ١٩٩٤): لِذَلِكَ تَجْدُعُ الْعَرَبِيَّةِ قَدْ جَازَ فِيهَا مَا لَمْ يُجِزِّهِ فِي غَيْرِهِمَا.

وَلَيْسَ مَدْدَأَ الْإِغْتِفارِ، أو التَّوْسُعِ فِي الظُّرفِ خَافِيًّا أَمْرًا، فَقَدْ عَرَفَهُ الْقَدَماءُ، وَالْمُحَدِّثُونَ، وَأَشَيَّرُ إِلَيْهِ إِشَارَاتٍ مُتَفَرِّقةً فِي كُتُبِ الْأَقْدَمِينَ، وَالْمُحَدِّثِينَ. فَفِي الْقَدِيمِ تَحْدَثُ عَنِ التَّوْسُعِ فِي الظُّرفِ سِيَّبَوْيَهُ (سِيَّبَوْيَهُ، ١٩٧٧)، وَابْنُ السَّرَّاجِ (ابن السَّرَّاجِ، ١٩٨٥)، وَابْنُ هِشَامِ (ابن هِشَام، ١٩٧٢)، وَالسَّبِيُوطِيُّ (السَّبِيُوطِيُّ، ١٩٧٥)، وَغَيْرُهُمْ، وَحَدِيدُهُمْ عَنِ هَذَا التَّوْسُعِ، فِي الْأَعْمَمِ الْأَغْلَبِ مِنْهُ، كَانَ خَاصًا بِظُرُفِ الرَّوْمَانِ وَالْمَكَانِ، وَأَنْ يُجْعَلَ يَقُومُانِ مَقَامَ الْأَسْمَاءِ، كَانَ يَقْعَدُ فَاعِلًا، أَوْ مَفْعُولًا بِهِ، أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ، أَوْ تَحْوِيَ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُمْ تَحْدِثُوا عَنِ اسْتَأْعَابِ هَذَا التَّوْسُعِ، وَشَرُوطِهِ، إِذَا أُرْدِيَ بِالظُّرفِ أَنْ يُعْرَبُ إِعْرَابُ الْسَّمَاءِ.

أَمَّا فِي الْحَدِيثِ، فَالإِشَارَاتُ إِلَيْهِ عَزِيزَةٌ، غَيْرُ أَنْ بَعْضُهُمْ وَجَهَ عِنَائِتَهُ إِلَى مَدْدَأِ التَّوْسُعِ فِي شَبَهِ الْجُمْلَةِ، فَخَصَّ ذَلِكَ بِحِدِيثٍ مُقْتَضَبٍ، ضِمِّنَ فَصْلِ لَهُ عِنْوَانَهُ: قَدْ يُعْتَفَرُ فِي السَّيِّءِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ، وَجَعَلَ هَذَا الْفَصْلَ أَرْبَعَةَ مَبَاحَثَ: يَبْنَ فِي الْمَبَحَثِ الْأَوَّلِ، وَالثَّالِثِي مَفْهُومَ الْإِغْتِفارِ، وَالتَّوْسُعِ لِغَوْيَةِ، وَمَفْهُومُهُمَا لِدَى النَّحَاةِ، وَخَصَّ الثَّالِثُ فِي مَدْدَأِيْنِ مِنْهُمْ عَلَى الْإِسْتَأْعَابِ، إِحْدَاهُمَا فِي شَبَهِ الْجُمْلَةِ، وَسَاقَ هَاهُنَا مُتَعَجِّلًا، مُتَلِّا مِنْ كُتُبِ النَّحَاوَيْنِ، وَنَمَادِجَ مِنَ الْآيَاتِ الْقُرَآنِيَّةِ، عَلَى هَذَا الْمَدْدَأِ مِنْ دُونِ شَرِحٍ، أَوْ تَوْضِيْحٍ، أَوْ تَفْصِيْلٍ، أَوْ مُقَارَنَةٍ؛ وَالْمَدْدَأُ الْأُخْرَى يَبْنِيُ عَلَى الْإِسْتَأْعَابِ فِي الْأَمْتَالِ الْعَرَبِيَّةِ؛ وَخَصَّ الْمَحْجُوتُ الرَّابِعُ، الَّذِي سَمَّاهُ: مَوْقُوفُ عِلْمِ الْلُّغَةِ الْحَدِيثِ مِنِ الْإِسْتَأْعَابِ، خَصَّهُ لِلْحَدِيثِ عَنِ نَتَائِجِ فَصْلِهِ مَعَ الإِشَارَةِ إِلَى مَوْقِفِ عِلْمِ الْلُّغَةِ الْحَدِيثِ مِنْ هَذَا الْمَدْدَأِ. وَالغَرِيبُ أَنَّ الْبَاحِثَ ذَكَرَ أَمْوَارًا ثَلَاثَةَ تَتَصَلَّ بِعِلْمِ الْلُّغَةِ الْحَدِيثِ، فِي هَذَا السَّيِّاقِ، وَهِيَ كَثْرَةُ الْإِسْتَعْمَالِ، وَعَدَمُ تَحْكِيمِ النَّحَاةِ لِلْعَرَبِ، وَتَعْدُدُ الْوَظِيفَةِ النَّحْوِيَّةِ لِلْمُكَوَّنِ الْوَاحِدِ. وَهِيَ كَمَا تَرَى كُلُّهَا إِلَيْهَا أَهُلُ الْعَرَبِيَّةِ، وَكَانُوا سَبَّاقِينَ إِلَى الْأَخْدِهِ، وَفَقَسِيرُ مَا أَشْكَلَ فِي صَوْبَهَا.

فَلْتُ قَبْلَ قَبْلِيِّ: إِنَّ الْبَاحِثَ الْمُحَدِّثَ قَدْ حَصَّ مِبْحَثَهُ الثَّالِثَ بِمَدْدَأِيْنِ مِنْهُمْ عَلَى الْإِسْتَأْعَابِ، أَحْدُهُمَا، وَهُوَ الَّذِي يَخْدُمُنَا، الْإِسْتَأْعَابِ فِي شَبَهِ الْجُمْلَةِ، وَإِنَّهُ سَاقَ هَاهُنَا مُتَعَجِّلًا مُتَلِّا مِنْ كُتُبِ النَّحَاوَيْنِ، وَسَاقَ بَعْضًا مِنَ الْآيَاتِ الْقُرَآنِيَّةِ عَلَى هَذَا الْمَدْدَأِ، تُمَثِّلُ مَسْأَلَتَيْنِ فَقَطْ: الْمَسْأَلَةُ الْأَوَّلُ: تَفْدِيمُ الظُّرفِ، أَوِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، خَيْرًا فِي بَابِ إِنَّ، وَالْمَسْأَلَةُ الْثَّانِيَّةُ: عَمَلُ مَا بَعْدَ النَّفَيِّ فِي الظُّرفِ، وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ مَحْدُودِيَّةِ مَا تَعْلَقُ بِالنَّحِنَقِ الْقُرَآنِيِّ لِدَى الْبَاحِثِ، ضِمِّنَ مَدْدَأِ الْإِسْتَأْعَابِ، فَالْبَاحِثُ أَوْرَدَ مَا أَوْرَدَ بِلَا شَرِحٍ، أَوْ تَوْضِيْحٍ، أَوْ تَفْصِيْلٍ، أَوْ مُقَارَنَةً يُذَكِّرُ الْأَقْوَالَ الْأُخْرَى فِي الْنَّصِّ مَوْضِعِ الْإِسْتِشَاهَدِ.

وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْتُ، وَأَنْ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَفْرَدَ النَّصَّ الْقُرَآنِيِّ بِدِرَاسَةٍ تَتَصَلَّ بِبَيَانِ الْعَامِلِ فِي الظُّرفِ فِي ضَوْءِ مَدْدَأٍ يُعْتَفَرُ فِي الظُّرفِ، وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي غَيْرِهِمَا، جَاءَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ، مُؤْمِلَةً نَقَاشَ جُمْلَةَ ذَلِكَ مِنَ النَّصِّ الْقُرَآنِيِّ، أَجْلَ الْوُصُولِ إِلَى بَيَانِ لُطْفِ التَّرْكِيبِ، وَنَظَمَهُ، فِي الْجُمْلَةِ الْقُرَآنِيَّةِ، وَأَنَّ هَذَا الْلُطْفُ مَا كَانَ يُكَوَّنُ لَوْ أَنَّ الظُّرفَ، أَوْ أَخَاهُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورُ وَضِعَا مَوْضِعًا آخَرَ، وَسَتَرَى عِنْدَمَا تَقَعُ عَلَى أَقْوَالِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَعَلَمَاهُمَا، وَهُمْ يُفْتَشُونَ عَنْ تَوْجِيهِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَمَعْنَاهُ: سَتَرِيُّ، وَتَعْلَمُ شَيْئًا ذَالِلًا عَلَى إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، وَبَيَانِهِ.

وَمَمَّا يَكُنُ الْأَمْرُ، فَهَذِهِ الدِّرَاسَةُ تَتَصَلَّ بِبَيَانِ الْعَامِلِ فِي الظُّرفِ فِي النَّصِّ الْقُرَآنِيِّ فَقَطْ، وَتَسْعَى إِلَى الْإِنْتَاءِ عَنْ بَيَانِ آثارِ الْتَّوْسُعِ فِي الظُّرفِ، وَأَنَّهُ يُعْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ، فِي نَظَامِ الْجُمْلَةِ، فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، إِذَا بَدَا ظَاهِرًا هَذَا النَّظَامُ أَنَّهُ حَرَجٌ، بِوُقُوعِ الظُّرفِ هَذَا الْمَوْقِعِ، عَلَى أَصْوَلِ النَّحَاةِ، وَقِيَاسِهِمْ عَلَى الْوَاسِعِ الْكَثِيرِ.

وَلَمَّا كَانَ مَقْصِدُ الدِّرَاسَةِ مَحْدُودًا بِبَيَانِ الْعَامِلِ فِي الظُّرفِ، وَأَنَّ الظُّرفَ يَدْخُلُ فِي كُلِّ بَابٍ مِنَ الْأَبْوَابِ النَّحْوِيَّةِ؛ لِكُونِ مَعْنَاهُ رَاجِعًا إِلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، وَدَلَالَتِهِ، فَفِيهِ مَعْنَى الْحَدِيثِ، مَكَانٌ وَقُوَّةٌ، أَوْ زَمَانٌ ذَلِكَ؛ لَمْ أَشَأْ أَنْ أَسْوِقَ مَسَائِلَ الدِّرَاسَةِ وَفْقَ الْأَبْوَابِ النَّحْوِيَّةِ، فَذَلِكَ مُرِئِلُ، مُحِجُّ إِلَى تَكْرَارِ النَّحِنَقِ الْقُرَآنِيِّ مَرَّاتٍ. فَعَمِدَتْ إِلَى ضَمِّ الْمُتَشَابِهِ، وَلَوْ بِوَجْهِهِ، بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ، فَوَضَعَتْ عُثُواَتَهُ مِنْ لَهْوِيَّةِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، مُبَيَّنًا مَوْضِعَ الإِشْكَالِ فِي النَّحِنَقِ الْقُرَآنِيِّ، ذَاكِرًا مَا تَحَصَّلَ لِدَيْهِ مِنْ تَخْرِيجاتٍ، وَأَوْجَهِ لِخَلِيلِ هَذَا الإِشْكَالِ، وَلَبِيَانِ قِيمَةِ مَدْدَأِ الْإِغْتِفارِ، أَوِ التَّوْسُعِ، ضِمِّنَ هَذِهِ الْأَوْجَهِ؛ غَيْرَ حَرِيصٍ، فِي الْأَعْمَمِ الْأَغْلَبِ، عَلَى رَدِّ كُلِّ وَجْهٍ إِلَى صَاحِبِهِ لِاضْطِرَابِ النَّقْلَةِ فِي هَذَا الْأَمْرِ، إِلَّا مَا كَانَ عِنْدِي يَقِينًا، مُوَقِّنًا هَذِهِ الْأَوْجَهَ مَرَّةً تَوْثِيقًا مُجْمَلًا، وَأُخْرَى كُلَّ رَأِيٍّ، بِادِنًا

ينذير ما اتصل منها بمعنى الدراسة، وقصدتها، عمادي في ذلك كله كتب التفسير، وبخاصة ما اعني منها باللغة، والإعراب، وغيرها مما يقع الدراسة، مما لا غنى عنه.

والمسائل التي تشكلت منها الدراسة، وكانت مجموعاً دالاً على آثار مبدأ الافتقار، أو التوسيع، هي: أولاً: الفصل بالظرف: الفصل بالظرف بين إن واسمها، وبين اسمها وخبرها المقربون باللام، وبين المبتدأ، أو ما أصله مبتدأ، وبين الخبر المجرور بحرف حبر، المعنى بـ"الـ" المؤصلة، والفصل بالظرف بين لولا وجواها.

ثانياً: تقدم الظرف على معموله، المسبوق بما له صدر الكلام: همة الاستئتمام، ولام القسم، والنفي، والفاء، وإن الاستثنائية. ثالثاً: تقديم معمول خبر ليس عليه.

رابعاً: عمل المصدر مخدوفاً، أو موكداً لعامله، أو موصوفاً قبل العمل، أو مقدماً عليه معموله، أو مقصوباً عن معموله بالأجنبي.

خامساً: عمل الصفة المشيدة موصوفة.

سادساً: حذف الظرف، وبقاء عامله.

وهذا أيضاً، بعون الله، ومنه:

أولاً: الفصل بالظرف:

يتضمن هذا المعنى الآتي: الفصل بالظرف بين إن واسمها، وبين اسمها وخبرها المقربون باللام، وبين المبتدأ، أو ما أصله مبتدأ، وبين الخبر، المجرور بحرف حبر، المعنى بـ"الـ" المؤصلة، وهذه الفصولة بعضها مرتبة بعض، وبتضليل الفصل أيضاً، الفصل بالظرف بين لولا وجواها. فكما ترى: نصوص هذه المباحثة يتجلّبها ثلاثة أمور: الأول باب إن وحده، والثاني باب إن، وباب صلة "الـ"، والثالث لولا وجواها.

ثم متلازمات، في تركيب الجملة العربية، ينبع الفصل بينها مطلقاً، أو هي موضع نزاع بين النحوين (ينظر: الجالي، ١٩٩٩)، إلا أن يكون الفاصل طرفاً، فيسقط ذلك بناء على مبدأ: يغتفر في الظرف ما لا يغتفر في غيره. وهذه المباحثة تسوق جملة من النصوص القرآنية، وقع الفصل بالظرف فيها بين متلازمين، وكان ذلك مشكلاً عند النحاة، متصلاً ببيان العامل في هذا الظرف.

فالآن في تركيب جملة إن: إن، واسمها، وخبرها، غير أن هذا الأصل قد يختل. وما نقصد بحثه هنا، ما اتصل بمقصد مبتدأ: يغتفر في الظرف، والجائز والمجرور ما لا يغتفر في غيرهما.

فقد أجاز النحوين، إذا تأخر اسم إن عنها وجواباً، أن يقع الفصل بينها، وبينه بالظرف، والجائز والمجرور، بناء على مبدأ: يغتفر في الظرف ما لا يغتفر في غيره. ويمثل هذا الفصل عدداً وافراً من أي الذكر الحكيم، كقوله تعالى: {أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا}[الكهف: ٢]، وقوله تعالى: {إِنْ لَدَنَا أَكَلًا وَجَحِيًّا}[المزمول: ١٢]، وقوله تعالى: {إِنْ لِمُتَقِنِ مَقَارِبَ}[النبا: ٣١]، ونحو ذلك. وإنما أجاز النحوين الفصل بين إن، واسمها بالظرف: لفظ شبهه إن بالعلف" (البغدادي، بلا تاريخ)، ولأن الغرب تتسع في الظروف، وتتجذر فيما لا تتجذر في غيرها، من قبل أن جميع الأفعال لا تخلو منها، فهي موجودة في الكلام، وإن لم تذكر؛ لأنها لا يصح وقوع فعل إلا في زمان، أو مكان، فلما كان معناها موجوداً في الكلام، أجازوا تجديفها، والفصل بين إن، واسمها" (المجاشعى، ١٩٨٥).

وكذا إذا دخلت اللام المرحقة؛ لام الابتداء، على اسم إن، أخرجت هذه اللام (قيل: الأصل أن تكون هذه اللام بعد إن، وقبل: الأصل أن تكون قبل إن؛ لأنها لو قيلت بعد إن لزم الفصل بين إن، وعمولها بحرف له الصدر). ينظر: المرادي، (١٩٨٣)، وبيان اسم إن بالظرف، للتوسيع فيه، كقوله تعالى: {إِنْ فِي ذَلِكَ لَا يَهِي لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِين} [آل عمران: ٢٤٨]، وقوله تعالى: {إِنْ فِي ذَلِكُمْ لَا يَهِي لَكُمْ يُؤْمِنُون} [آل عمران: ٩٩]، وما ذلك إلا لتألّه جمع حرفان، متنقاً المعنى، وهو التأكيد (السلسيلى، ١٩٨٦).

والعامل في الظرف، في الموضعين، أعني بوجود لام الابتداء في اسم إن، أو بعدتها فيه: غير مشكّل: أعني أن العامل فيه الاستقرار المقدر خبراً لـ"إن".

وكذلك اغتير الفصل بين لام الابتداء، وخبر إن بالظرف خاصة، كقوله تعالى: {الْعَمَرَكَ إِنَّهُمْ لَفِي سُكُونٍ يَعْمَهُون}[الحجر: ٧٢]، ووجه جواهير الظرف كثُر في الكلام، فائس في ما لا يتسع في غيره (البغدادي، بلا تاريخ)، ويكون عامل الظرف خبر إن، وهو {يَعْمَهُون}.

ولكن ثم إشكال في تعين عامل الظرف، إذا فصل هذا الظرف بين المبتدأ، وبين الخبر المؤصل بـ"الـ" المجرور بحرف حبر، نحو: إن ليزيد من المكرمين. فما العامل في ليزيد؟ والإشكال في تعين عامل الظرف، في مثل هذا التركيب، هو هو قبل دخول إن، كما لو قلت: أنا ليزيد من المكرمين، أو دخول غير إن من توسيع المبتدأ والخبر، كما لو قلت: كنت ليزيد من المكرمين.

والحُكْمُ النَّحْوِيُّ في الجمِيع وَاحِدٌ، مِنْ حِيثُ التَّوْجِيهِ؛ لِذَلِكَ سَأَنَاقِشُهَا مَعًا دَفْعَةً وَاحِدَةً، كَمَا أَنَّ أَفْرَادَ هَذِهِ الْمُبَاخَةَ يَتَجَادَهُنَا، أَيْضًا، بَابُ "أَنْ" الْمُؤْصُولَةِ، وَجَوَازُ تَقْدِيمِ مَا فِي حَيْزِ صِلَّتِهَا عَلَيْهَا، إِنْ جَعَلَتْ "أَنْ" مُؤْصُولَةً، وَصِلَّتِهَا هِيَ الْعَامِلُ فِي هَذَا الْطَّرْفِ. وَهَذَا هُوَ مَكْمُنُ الإِشْكَالِ. وَالآيَاتُ الْمُتَصَلِّهُ بِهَذَا الإِشْكَالِ هِيَ:

*وانه في الآخرة لمن الصالحين {البقرة: ١٢٢}، [والنحل: ٣٠]، [والعنكبوت].

**{إِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمْنَ الظَّالِّينَ} {البقرة: ١٩٨}.

**{وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} {آل عمران: ٨٥}، [والمائدة: ٥].

**{وَنَكُونُ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ} {المائدة: ١٣}.

**{إِلَيْكُمَا لَمْنَ النَّاصِحِينَ} {الأعراف: ٢١}.

**{كَانُوا فِيهِ مِنَ الرَّاهِيدِينَ} {يوسف: ٢٠}.

**{وَأَنَا عَلَى ذِلِّكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ} {الأنباء: ٥٦}.

**{قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ} {الشعراء: ١٦٨}.

**{إِنَّمَا هُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ} {القصص: ٦١}.

**{وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمْنَ الْمُصْطَدِّقِينَ الْأَخِيَارِ} {ص: ٤٧}.

فَلُتْ: الإِشْكَالُ، فِي هَذِهِ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ، مُتَصَلِّبٌ بَيْنَ عَامِلِ الْطَّرْفِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الثَّانِي لَا إِشْكَالٌ فِي عَامِلِهِ، فَهُوَ وَاضْعُفُ، وَقُلْتُ: إِنَّ سَبَبَ الإِشْكَالِ يَعُودُ إِلَى جُنْكِ "أَنْ" مُؤْصُولَةِ، وَأَنَّ صِلَّتِهَا هِيَ الْعَامِلُ فِي هَذَا الْخَلْفِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ مَا فِي حَيْزِ الصِّلَّةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا. هَذَا هُوَ مَكْمُنُ الإِشْكَالِ. وَعَلَيْهِ لَا بُدَّ، ابْتِداَءٌ، مِنَ التَّاصِبِ لِوَجْهِ هَذَا الإِشْكَالِ.

وَتَمْثِيلُ هَذِهِ الْآيَاتِ، مُوضِوعُ الْقِتَاشِ، فِي هَذِهِ الْمُبَاخَةِ، تَرَكِيبًا لَطِيفًا فِي الْجُمْلَةِ، فِي النَّصِّ الْقَرَآنِيِّ. فَفِيهِ وَصْفٌ؛ اسْمُ قَاعِلٍ، وَتَحْوُدُهُ، مُحَلِّي بِـ"أَنْ"، تَقْدِمَهُ شِبَهُ جُمْلَةٍ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ، وَمَدْهُبٌ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحْوِيَّينَ أَنَّ "أَنْ" هَذِهِ يَمْعَنِي الَّذِي، وَأَنَّ شِبَهَ الْجُمْلَةِ مُعْمَلَةً لِاسْمِ الْفَاعِلِ هَذَا، مَعَ أَنَّهُ لَا يَصْبِحُ، عِنْدَ الْجُمْهُورِ، مِثْلُ هَذَا الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ شِبَهَ الْجُمْلَةِ تُعْدُ جُزْءًا مِنْ صِلَّةِ "أَنْ"، وَمَا فِي حَيْزِ صِلَّتِهَا لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا، وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: "الصِّلَّةُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُقْدَمَ عَلَى الْمُؤْصُولِ؛ لِأَنَّهَا كَبْعَضِهِ، وَذَلِكَ تَحْوُدُ صِلَّةِ الَّذِي، وَأَنْ ... وَالْأَيْفُ وَاللَّامُ، إِذَا كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي ... وَلَا يَصْلُحُ أَنْ تُقْدِمَ شَيْئًا فِي الصِّلَّةِ طَرْفًا كَانَ، أَوْ غَيْرُهُ عَلَى الَّذِي الْبَتَّةُ" (ابن السَّرَّاج، ١٩٨٥).

وَلَكِنَّ الْمُسَوِّغِينَ تَمَسَّكُوا بِمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، بَيْنَ قَالُوا: إِنَّ الْمُتَقَدِّمَ طَرْفُ، وَالْطَّرْفُ يُغَتَّرُ فِيهِ مَا لَا يُغَتَّرُ فِي غَيْرِهِ.

وَأَوْلُ مَنْ أَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ مَا فِي حَيْزِ الصِّلَّةِ فِيمَا قَبْلَهَا أَبُو الْحَسَنِ؛ عَلَيْهِ بْنُ حَمْرَةِ الْكِسَائِيِّ (الْأَنْبَارِيِّ، م. (١٩٨٠)، وَتَبَعَّ الكِسَائِيِّ فِي جَوَازِ مِثْلِ هَذَا التَّقْدِيمِ حَمَامَعَةً، وَطَرَرُوا كَلَافَةً، حَتَّى صَارَ مَبْدَأً.

وَفَصَلَ النَّحَّاَةُ الْمُتَأْخِرُونَ فِي تَرتِيبِ جُمْلَةِ الصِّلَّةِ، بِنَاءً عَلَى نَوْعِ الْمُؤْصُولِ. فَذَكَرُوا أَنَّ الْمُؤْصُولُ إِذَا كَانَ الَّذِي، وَجَبَ تَقْدِيمُ الْمُؤْصُولِ، وَتَأْخِيرُ الصِّلَّةِ عَنْهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ شَيْءٍ مِنْ مَعْمُولَاتِ صِلَّتِهِ مُطْلَقاً؛ لِأَنَّ الْمُؤْصُولُ، وَالصِّلَّةُ كَجُزْءٍ كِلْمَةٍ، وَلَا يَتَقَدَّمُ بَعْضُ الْكَلِمَةِ عَلَى بَعْضِهَا الْأَخْرَى (أبو حيَّان، ١٩٨٤). وَتَقَلَّ الْسُّيُوطِيُّ أَنَّ الْكُوفَيْنَ أَجَازُوا ذَلِكَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْمُولُ طَرْفًا (الْسُّيُوطِي، ١٩٧٩).

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُؤْصُولُ "أَنْ"، فَذَكَرُوا أَنَّ فِي الْمَسَأَلَةِ مَدَاهِبَ: الْأَوَّلُ الْمُتَعَمِّلُ مُطْلَقاً، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ شَيْءٍ مِنْ مَعْمُولَاتِ صِلَّتِهِ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ (أبو حيَّان، ١٩٨٤)، وَالْسُّيُوطِيُّ (١٩٨٤)، وَالْأَنْبَارِيُّ (١٩٧٩)، وَالثَّالِثُ يَتَصَلِّبُ بِمِثْلِ الْآيَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ: يَتَصَلِّبُ بِمَا جَاءَ ظَاهِرَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ صِلَّةِ "أَنْ" عَلَيْهِ، وَكَانَ الْمُؤْصُولُ وَالْمَمْمُولُ طَرْفَيْنِ: الْمُؤْصُولُ مَجْرُورٌ بِـ"مِنْ" خَاصَّةً، وَالْمَمْمُولُ طَرْفٌ، أَوْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ بِحَرْفِ جَرٍ (قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي ١٩٨٥): "وَكَانَ هُوَ أَيِّ الْكِسَائِيِّ. وَالْفَرَأُ لَا يُجِيزُنِيهِ إِلَّا فِي صِفَتَيْنِ فِي مَنْ وَفِي. يَقُولُنَّ أَنْتَ فِيَنَا مِنَ الرَّاغِبِينَ، وَمَا أَنْتَ فِيَنَا مِنَ الرَّاهِيدِينَ")". كَفَوْلَكَ: إِنِّي لِيَتَدِّلُ لِكَنْ مُكْرِمِينَ، فَفِي التَّحْرِيقِ، فِي الْمُسَبُّورِ، تَلَاثَةً أُوْجَهٍ: الْأَوَّلُ أَنَّ الْعَامِلَ مَحْدُوفٌ تَقْدِيرِيَّةً، أَعْنِي لِرَبِّي، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ "أَعْنِي" لَا يَتَعَدَّ بِحَرْفِ جَرٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُبَرَّدِ. وَالْوَجْهُ الْثَّانِي أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَحْدُوفٌ، دَلَّتْ عَلَيْهِ الصِّلَّةُ، وَالْتَّقْدِيرُ: إِنِّي مُكْرِمٌ لِرَبِّي. وَالْوَجْهُ الْثَّالِثُ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ الصِّلَّةُ نَفْسُهَا، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْطَّرْفَ، وَالْمَجْرُورُ مَا لَا يُغَتَّرُ فِي غَيْرِهَا، مِنَ الْفَضَّلَاتِ (أبو حيَّان، ١٩٨٤)).

وَوَفَقَ التَّقْعِيدِ الْسَّابِقِ، وَفِي ضَوْءِ مَبْدَأٍ: يُغَتَّرُ فِي الْطَّرْفِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَا لَا يُغَتَّرُ فِي غَيْرِهِمَا؛ نُنَاقِشُ الْآيَاتِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا لِكِنْ لَا بُدَّ مِنَ الْإِنْتَهَاءَ بِأَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ أَسْبَاهُ وَأَنْظَابُهُ، فِي تَسْلُسُلٍ نَظَمَهَا، وَفِي حُكْمِهَا، فِي النَّوْجِيَّهِ النَّحْوِيَّ، فِي جَمِيعِ الْأَزَاءِ الْوَارِدَةِ بَعْدِهِ، الْبَسِّيَّةُ الْأَوَّلُ، إِلَّا فِي الرَّأْيِ الْأَخْرَى الْسَّابِقِ مِنْهَا، فَهُوَ مُتَصَلِّبٌ بِأَيَّةِ الْمُقْرَرَةِ خَاصَّةً. وَقَدْ قَالَ الْمُبَرَّدُ مُشِيرًا إِلَى وَحْدَةِ الْحُكْمِ: "وَهَذَا ... مُتَصَلِّبٌ فِي هَذَا الْبَابِ كُلِّهِ، مُطَرِّدٌ عَلَى الْقِيَاسِ" (الْمُبَرَّد، ١٩٩٧). وَقَالَ الْحَلَبِيُّ: "وَجَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ ذَلِكَ مُطَرِّدًا فِي مَسَأَلَةِ "أَنْ" الْمُؤْصُولَةِ، إِذَا كَانَ مَجْرُورَةً بِـ"مِنْ" (الْحَلَبِي، ١٩٩٤)).

ولما كان أول هذه الآيات وروداً آية البقرة؛ قوله تعالى: {وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمَنِ الصَّالِحِينَ} [البقرة: ١٣٠]، ساكتفي بملاحظة الآراء النحوية فيها، وأجيئ إلى غيرها في مظاهرها، حيث تحدث فيها، من دون تفصيل؛ لأن حكم غيرها، كما أشرت، حكم هذه الآية.

لقد تبادرت آراء أهل اللغة في تعريف العامل في الجار والمجرور؛ قوله: {فِي الْآخِرَةِ}، فكان لهم في ذلك سبعةً أوجه (ينظر في هذه الأوجه: العكاري، (بلا تاريخ)، وأبو حيان، (بلا تاريخ)).

الأول: أن العامل فيه {الصالحين}، وأن الألف واللام فيه موصولة، وإن تقدم على الصلة؛ بناء على أنه يغتفر في الظرف، وشبيها، ما لا يغتفر في غيرها أى ساعاً (الجلي، ١٩٩٤)، والثديري: وإن لم يغتفر في الظرف.

والى هذا الرأي ذهب ابن الحاجب؛ لأن المعنى عليه، بلا شبهة. ولكن لدعيه علة أخرى، غير علة الاعتراض، ملخصها أن الذين فروا من هذا الرأي قرروا؛ لأن صلة المؤصل لا تعمل فيما قبل المؤصل، وتحن، وإن كان مذهبنا أن "أن" في مثل هذا، موصولة، إلا أنها لما كانت صورتها صورة الخزف، المترجل جزءاً من الكلمة، صارت كغيرها من الأجزاء، التي لا تمنع التقدم (ابن الحاجب، ١٩٨٩).

الثاني: أن العامل فيه أيضاً {الصالحين}، بناء على أن "أن" للتغريف، لا موصولة؛ لأنك تقول: نعم القائم، ولا تقول: نعم الذي قام. وهذا مذهب المازني (التحاس، ١٩٨٨)، وأخته المبرد (المبرد، ١٩٩٧).

الثالث: أن العامل فيه اسم فاعل مخدوف، دلت عليه الصلة، وفسرته، والثديري: وإن لصاليح في الآخرة لم يغتفر.

ووفق هذا الرأي جعل: {الصالحين}، المذكور تفسيراً للمخدوف العامل في {في الآخرة}. وأخذ هذا الرأي المبرد (المبرد، ١٩٩٧)، وأبن السراج الذي نقله أيضاً عن الكسائي، والفراء (ابن السراج، ١٩٨٥)، ونقله النحاس عن هشام بن معاوية (التحاس، ١٩٨٨).

الرابع: أن العامل فيه مخدوف، دلت عليه الصلة، فدرب النحاس بمصدر، والثديري: صلاحه في الآخرة (التحاس، ١٩٨٨).

الخامس: أن العامل فيه ما تعلق به {لم يغتفر في الظرف}، أي الكون العام، فـ{لم يغتفر في الظرف}، متعلقاً بمخدوف، والثديري: إنني حاصل من الصالحين في الآخرة.

السادس: أن العامل فيه مخدوف، على إضماره يعني، فهو للتبين، كما بيئت (لك) سفيات (لك)، كأنه قال: يعني في الآخرة لم يغتفر في الظرف، أو إزادي في الآخرة لم يغتفر (أبو حيان، (بلا تاريخ)). فكانه عند أصحاب هذا الرأي جملة معرضة (ابن الحاجب، ١٩٨٩). وهذا الرأي للمبرد (المبرد، ١٩٩٧).

السابع: أن العامل فيه، في آية البقرة؛ وإن في الآخرة لم يغتفر في الظرف (البقرة: ١٣٠) وفق رأي الحسين بن الفضل، هو {اصطفيناهم} [البقرة: ١٣٠]. وأن في الكلام تقييماً، وتأخيراً، ومجازاً؛ ولقد اصطفيتاه في الدنيا، وفي الآخرة.

وقد ردَّ الحليُّ هذا الوجه السابعة، وقال: "وهذا ينبغي لا يجوز مثلاً في القرآن: لتبُّوا السمع عنه" (الجلي، ١٩٩٤). ولا أدرى ما وجده تبُّوا السمع عنه؟ وقد حملت آيات كثيرة هذا المحمل، وفُرِّجَ أن في تظمها تقييماً، وتأخيراً (ينظر: الفراهيدي، ١٩٨٦)، وأبو عبيدة، (بلا تاريخ)، والفراء، (١٩٨٠)، والأباري، (بلا تاريخ). وأرى أن هذا الرأي، والرأي الأول، يعني: أن العامل في قوله: {في الآخرة} هو {الصالحين}، وأن الألف واللام فيه موصولة، وإن تقدم على الصلة؛ بناء على أنه يغتفر في الظرف، وشبيها، ما لا يغتفر في غيرها أى ساعاً؛ زأيان ليسا ببعدين، فالمعنى عليهما، بلا شبهة، والله أعلم.

وأما التصوّص القرآني، التي تُشير إليه الآية السابعة في التوجيه، والحكم النحووي، في الغالب؛ فكما أشرت، ساكتفي بالإحالات إليها، في مظاهرها، حيث تحدث عنها، في ضوء مبدأ يغتفر في الظرف، والجار والمجرور ما لا يغتفر في غيرهما. وهذه هي الآيات:

**{وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الصَّالِحِينَ} [البقرة: ١٩٨] (الجلي، ١٩٩٤).

**{وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} [آل عمران: ٨٥] (العكاري، (بلا تاريخ)، [المائدة: ٥] (الجلي، ١٩٩٤)).

**{وَنَكُونُ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ} [المائدة: ١٣] (المبرد، ١٩٩٧)).

**{إِنِّي لَكُمْ مِنَ النَّاصِحِينَ} [الأعراف: ٢١] (العكاري، (بلا تاريخ)).

**{كَانُوا فِيهِ مِنَ الرَّاهِدِينَ} [يوسف: ٢٠] ([ابن السراج، ١٩٨٥]).

**{وَأَنَا عَلَى ذَلِكُم مِنَ السَّاهِدِينَ} [الأنبياء: ٥٦] (المبرد، ١٩٩٧)).

**{قَالَ إِنِّي لِعَمْلِكُم مِنَ الْقَالِينَ} [الشعراء: ١٦٨] ([أبو حيان، (بلا تاريخ)).

**{إِنَّمَا هُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ} [القصص: ٦١] ([صافي، ١٤١٨هـ]).

**{وَإِنَّمَا عَنَّا لَمَنِ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارَ} [ص: ٤٧] (اللوسي، ١٤١٥هـ)).

ومثل الآيات السابقة، مما تقدم معمولاً صلة "أن" عليه، لكنه يخالفه في أن المؤصل غير مجزور بـ"من"، قوله تعالى: {قال سلَّشُ عَصْدَكِ يَأْخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنْ أَتَعْكِمَا الْغَالِبُونَ} [القصص: ٣٥].

المشكل في هذه الآية تعيين العامل في (بأياتنا)، فقد ذكر أن فيه سبعة أوجه (بنظر: (الرمخشري، ١٩٧٢)، والحلبي، ١٩٩٤):

الأول: العامل فيه (الغالبون)، على أن "آل" موصولة، واغتفر ذلك؛ لكون المعمول شبة جملة، فيغتفر في الجار والمجرور ما لا يغتفر في غيره.

الثاني: العامل فيه (الغالبون)، على أن "آل" ليست موصولة.

الثالث: العامل فيه لا (يصلون)، والتقدير: تمنعون منهم بأياتنا.

الرابع: العامل فيه فعل محدود هو أذهبها، والتقدير: أذهبنا بأياتنا.

الخامس: العامل فيه فعل محدود على البيان، والتقدير: أعني بأياتنا.

السادس: العامل فيه الفعل يجعل، من قوله: (وَنَجَعَلُ لَكُمَا سُلطَانًا)، والتقدير: نسلطكم بما يأتينا.

السابع: أنه قسم، وجوابه متقدم عليه، وهو (فَلَا يَصِلُونَ). وردد هذا الوجه بأن جواب القسم لا تدخله الفاء.

وفي اعتقادى أن الرأى الأول أقربها، وإن كانت "آل" في (الغالبون)، موصولة؛ لأن المعنى على ذلك، ولكن تقدم الطرف علهم، لا يتسع لهم فيه.

الفصل بين لولا وجوابها:

ومما له وشيخة بالسابق، من جهة الفصل بالطرف، الفصل بين لولا، وجوابها، وذلك قوله تعالى: (لولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلّم بهذا سُبحانك) [النور: ١٦].

في هذه الآية تمثل قضيّة، ليست مشكلة، عند جمهور التحويّين، وأنّ من اتفق فيهما الإشكال هو الرّمخشري. وسُقّتها لتعلقه مقصيد هذه الرّئاسة بها. حينما سأله عن علة فصل (لولا) عن جوابها (قلتم)، فأجاب "قلت": للطّروف شأن، وهو ترتكبها من الأشياء مترلة نفسها لوقوعها فيها، وأتها لا تنفك عنها، فلذلك يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها، ثم أتبع الرّمخشري بعد ذلك بقائمة هذا الفصل، وهي تخصيص التّحضيض بأول وقت سماعهم بالإفك، فقال: "الفائدة فيه بيان أنه كان الواحِد عليهم أن يتفادوا أول ما سمعوا بالإفك المتكلّم به، فلما كان ذكر الوقت أهتم، وجب التّقدير" (الرمخشري، ١٩٧٢).

وكلام الرّمخشري فيه أمران، يُحاججان بيّاناً، أمّا الأول، فتقييد الفصل بين لولا وجوابها بالطرف، وأمّا الثاني، فيبيان مقصidه من قوله: "للطّروف شأن، وهو ترتكبها من الأشياء مترلة نفسها لوقوعها فيها، وأتها لا تنفك عنها، فلذلك يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها".

أمّا ما يتصل بالأمر الأول، فواضح أن الفصل، عند الرّمخشري، بين لولا وجوابها لا يقع إلا أن يكون الفاصل طرفاً فقط، كما في الآية، والليل على أنه مقيد عنده بالطرف قوله: "فلذلك يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها"، غير أنّها حيّان اعتبرته فيما قيّد، فذكر أنّ ما ذكره "من أدوات التّحضيض يوهم أن ذلك مختص بالطرف، ولبس كذلك، بل يجُوّز تقديم المعمول به على الفعل، فتقول: لولا زيداً ضربت، وهلا عمراً قتلت" (أبو حيّان، بلا تاريخ).

وأمّا ما يتصل بالأمر الثاني، فالرمخشري يريد أن الطرف (إذ) وضع موضع الفعل، الواحِد أن يلي (لولا): لاحتصاص أدوات التّحضيض بالفعل، والذي سوّى مثل هذا الوضع أن الطرف نازل مترلة الفعل؛ لكونها متألّمة، لا تنفك أحدّهما من الآخر، ويُدلّل أحدّهما على صاحبه؛ لذلك أتسع فيه؛ لأنّه يتسع في الطرف ما لا يتسع في غيره.

ثانياً: تقدّم الطرف على معموله المسبوق بما له صدر الكلام:

سبق قبل قليل الإثبات إلى بعض ما أصل بمعنى هذه المباحثة، وذلك ببيان أن "آل" الموصولة لا يتقدّم ما في حيز صيتها عليها، إلا أن يكون طرفاً؛ لا يتسع لها. والآتي تزيد هذا المعنى وضوحاً بالكشف عن جملة من تصوص القرآن الكريم، بما ظاهرها أنه قد قدم فيها الطرف معمولاً بما بعد ما له صدر الكلام. وأفراد هذه المباحثة: همزة الاستفهام، ولام القسم، والنفي، والفاء، وإلا الاستثنائية.

وقبل البدء بذكر ما اتصل بأفراد هذه المباحثة من تصوص القرآن الكريم، أمهد، وأشير إلى أن ابن السراج، في باب التقدير والتأخير، عين بعضاً من الحروف التي لها صدور الكلام، ولا يجُوز أن يقدّم ما بعدها على ما قبلها، وسقى من تلکم الحروف ألف الإستفهام، وما إلى النفي، ولام الابتداء، ولا التأفيه للجنس، وإن الشرطية (ابن السراج، ١٩٨٥): وأشير أيضاً إلى أن ابن الحاجب في (أماليه)، أمهى عن صدارة الحروف، ويسرى امتناع أن يتقدّم شيء مما في حيزها علّها، حين قال مملياً: "كُلُّ ما كان موضعاً من

الجُرُوف على الدلالة على قسمٍ من أقسام الكلام، فلَا يَقْدِمْ سَيِّءٌ مِمَّا في حِزْبِه عَلَيْهِ، كَالْإِسْتِفَاهام، وَالشَّرْطِ، وَالْإِنْتِدَاء، وَأَشْبَاهُهَا. وَسُرُّ ذَلِكَ قَصْدُهُم إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى الْقُسْمِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْحَرْفُ؛ لِيُصْرِفَ السَّاعِمَ فِيهِ، وَيَنْوَفَرُ خَاطِرُهُ عَلَى مَفَاصِدِ مَعَانِي مَا يَسْمُعُهُ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِتَقْدِيمِ ذَلِكَ الْحَرْفِ، وَلُوْ أَخَرُهُ، لِكَانَ مُنْقَسِمًا الْحَاطِرُ فِي مَعْنَى ذَلِكَ الْكَلَامِ الْمَحْصُوصِ، وَفِي التَّرْدُدِ بَيْنَ أَقْسَامِهِ، فَيَخْتَلُ عَلَيْهِ التَّقْدِيمُ، لِإِخْتِلَافِ الْمَعَانِي، بِإِخْتِلَافِ الْأَقْسَامِ، فَكَانَ التَّقْدِيمُ لِهَا الْغَرْضُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقْدِمَ سَيِّءٌ مِمَّا في حِزْبٍ (إِنَّ عَلَيْهِ لِأَنَّهَا تَدْلُ عَلَى الْإِثْبَاتِ، وَلَا لَمَ الْإِنْتِدَاء، وَلَا حَرْفُ الْإِسْتِفَاهام، وَلَا حَرْفُ الشَّرْطِ)" (ابن الحاجب، ١٩٨٩).

وَيَنْتَهِ عَلَى مَا أَصَلَ قَبْلُ، فَإِنْ مِمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ هَمْرَةُ الْإِسْتِفَاهام، وَالْإِسْتِهَامُ مَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْكَلَامِ، وَضَعَتِ الْعَرْبُ لَهُ أَحْرُوفًا لِلدلالة عَلَيْهِ؛ لِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْدِمَ سَيِّءٌ مِمَّا في هِيَ عَلَيْهِ؛ لِتَلْأَيْنَصِرَفَ فَهُمُ السَّاعِمُ إِلَى مَعْنَى أَخْرَ غَيْرِهِ، لَوْ وَقَعَ التَّقْدِيمُ. عَيْنَ أَنَّ هَذَا الْأَصْلُ بَدَا قَدْ حُولَفَ، حِينَ جَاءَ الْظَّرْفُ مُقدَّمًا عَلَى حَرْفِ الْإِسْتِفَاهامِ، فِي جُمْلَةٍ مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْكَرِيمَةِ. فَكَانَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ مُشْكِلَةً، بِالنَّظَرِ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ.

وَمِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَهْمَّ الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِذَا أَقْلَمْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ} [التوبه: ٣٨]. فَالَّذِي يَحْصُلُ بِمَفْصِدِ هَذِهِ الْمُبَاخَثَةِ، وَفَقِ مَفْصِدِ هَذِهِ الْبِرَاسَةِ عَامَّةً، فِي هَذِهِ الْآيَةِ، تَعْيَنُ عَامِلُ الظَّرْفِ {إِذَا}، وَفَقِ قِرَاءَةِ مِنْ قَرَاءَةِ اِتَّاقْلَمْ، بِفَتْحِ الْمَهْرَةِ عَلَى أَهْمَّ الْإِسْتِفَاهامِ الْإِنْكَارِيِّ الْوَبِيعِيِّ، وَهَمْرَةُ الْوَصْلِ سَقَطَتْ فِي الدُّرْجِ. أَمَّا وَفَقِ قِرَاءَةِ {إِذَا أَقْلَمْتُمْ}، وَأَنَّ أَصْلَهُ تَنَاقْلَمْ، وَهِيَ قَرَأً الْأَعْمَشُ، فَأَدَغَمَتِ النَّاءُ فِي الثَّاءِ، وَاجْتَبَتْ هَمْرَةُ الْوَصْلِ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى الْإِنْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ، فَلَا سَيِّءٌ يَتَعَلَّقُ بِتَوْجِيهِ عَامِلِ {إِذَا}، وَفَقِ مَفْصِدِ هَذِهِ الْبِرَاسَةِ، وَعَامَّهُ: {إِنَّ اِتَّاقْلَمْ}، وَالْتَّقْدِيمُ: مَا لَكُمْ مُمْتَازِلِينَ وَقَتَ الْقَوْلِ، وَإِنَّمَا إِسْتِقْرَارُ الْمُقْدَرِ فِي {الْكُمْ}، الَّذِي هُوَ حَبْرٌ {مَا}، وَإِنَّمَا مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وَالْمَعْنَى: أَيُّ سَيِّءٌ حَاصِلٌ، أَوْ حَصَلَ لَكُمْ، أَوْ مَا تَصْنَعُونَ حِينَ قِيلَ لَكُمْ: أَنْفَرُوا.

وَأَمَّا وَفَقِ الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى، هَمْرَةُ الْإِسْتِفَاهامِ، فِي هَمْرَةُ الْإِسْتِهَامِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ {إِذَا أَقْلَمْتُمْ} عَامِلًا فِي {إِذَا}، وَفَقِ بَيَانِ ابنِ الحاجِبِ، فِي صَدْرِ هَذِهِ الْمُبَاخَثَةِ؛ لِأَنَّ لِلْإِسْتِفَاهامِ صَدْرُ الْكَلَامِ، فَلَا يَقْدِمُ مَمْوُلُهُ عَلَيْهِ (الْحَلِيَّ، ١٩٩٤)، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَعْمُولَ ظَرْفٌ، وَيُعْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ، فَوَقِقَ هَذِهِ الْمَدَدَ تَحْمِلُ الْمَسَأَلَةَ (الْأَلوَسيَّ، ١٤١٥هـ).

وَمِثْلُ السَّابِقِ القَوْلُ فِي عَامِلِ الظَّرْفِ {إِذَا} مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَأَبَاؤُنَا أَئِنَا لَمْ يَخْرُجُونَ} [النَّمْل: ٦٧]، فَقَبِيلٌ: عَامِلُهُ الْمُخْرَجُونَ، وَإِنْ كَانَ مُصَدَّرًا بِتَلَاثَةِ مَوَاعِنْ تَمْنَعُهُ الْعَمَلُ: أَعْنَى الْإِسْتِفَاهامِ بِالْمَهْرَةِ، وَإِنَّ، وَاللَّامَ، وَكُلُّهُ لَهَا الصَّدَارَةُ، وَلَكِنْ سُوَعُ إِعْمَالُهُ عَلَى مَدِنَّا: يُعْتَفَرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ (الْأَلوَسيَّ، ١٤١٥هـ). وَقَبِيلٌ: عَامِلُهُ فِعْلٌ مَحْدُوفٌ، دَلَّ عَلَيْهِ مُخْرَجُونَ، وَالْمَعْنَى: أَتَخْرُجُ إِذَا كُنَّا تُرَابًا (الْحَلِيَّ، ١٩٩٤)).

وَمِمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، مَا يَقْعُضُ ضِمْنَ مَفْصِدِ هَذِهِ الْبِرَاسَةِ، لَامُ الْفَسَمِ. وَتَحْرِيرُ الْقَوْلِ هَاهُنَا يُنْبِئُ أَنَّ النَّحْوَيْنِ مُخْتَلَفُونَ فِي تَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ مَا بَعْدَ لَامِ الْفَسَمِ عَلَيْهَا. فَجُمْهُورُ الْبَصْرَيْنِ يَمْنَعُ ذَلِكَ مُطْلَقاً، حَتَّى لَوْ كَانَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا، أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، وَمَدْهَبُ بَعْضِهِمْ، مِنْهُمُ الْفَرَاءُ، وَأَبُو عَبْيَدَةُ، جَوَازُ تَقْدِيمِ مَا فِي حِزْبٍ هَذِهِ الْلَّامِ عَلَيْهَا (الْحَلِيَّ، ١٩٩٤)).

وَيَتَعَلَّقُ هَذِهِ التَّقْعِيدَ آيَاتِنَ: الْأُولَى قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيَانِقَ الشَّيْءَيْنِ لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءُكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا آتَيْتُكُمْ بِهِ} [آل عمران: ٨١]. وَالثَّانِيَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {قَالَ عَمَّا قَبِيلَ لِيَصْبِحُنَّ نَادِيْمِ} [المؤمنون: ٤]. أَمَّا الْأُولَى، قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيَانِقَ الشَّيْءَيْنِ لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءُكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا آتَيْتُكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ}، فَفِيهَا مَسَأَلَتَانِ: الْأُولَى تَتَصَلَّ بِتَعْيِينِ الْعَامِلِ فِي الظَّرْفِ {وَإِذَا}، لِكِمَّا تَخْرُجُ مِنْ مَفْصِدِ هَذِهِ الْبِرَاسَةِ، وَالْمَسَأَلَةُ الثَّانِيَةُ تَتَصَلَّ بِتَعْيِينِ الْعَامِلِ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَفَقِ قِرَاءَةَ حَمْزَةِ (يُنْظَرُ: الْقِيسِيَّ، ١٩٨١): {لِمَا آتَيْتُكُمْ}، بِكَسْرِ الْلَّامِ، عَلَى أَنَّهَا جَارَةً تَعْلِيلَيَّةً، وَأَنَّ مَا مَصْدِرَيَّةً (وَإِذَا كَانَتْ "مَا" مَوْصُولَةً، أَوْ مَوْصُوفَةً، تَعْلَقُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بِ"أَخَذَ"). أَوْ بِالْمِيَانِقِ. يُنْظَرُ: الْعَكْرِيَّ (بِلَا تَارِيخٍ)، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُعْلَقَانِ بِ{الْتَّؤْمِنَّ بِهِ}، وَالْتَّقْدِيمُ: لِأَجْلِ إِيَّاكُمْ بَعْضَ الْكِتَابِ، ثُمَّ مَجِيءِ رَسُولٍ مُصَدِّقٍ لَهُ، أَخَذَ اللَّهُ الْمِيَانِقَ، لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلِتَنْتَصِرُنَّ. وَوَجْهُ هَذِهِ الْإِشْكَالِ أَنَّ مَا بَعْدَ لَامِ الْفَسَمِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا. وَكَلَامُ الرَّمَحْشَرِيِّ يُشَعِّرُ بِقُبُولِ هَذِهِ الْإِعْمَالِ (الْمَمْشَرِيَّ، ١٩٧٢)، وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ: فَلَأَنَّ لَامِ الْفَسَمِ لَهَا الصَّدَارَةُ. وَأَجِيبَ عَلَى الْمُعْرِضِ بِأَنَّ الْمَعْمُولَ جَارٌ وَمَجْرُورٌ، وَيُعْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ.

وَقَبِيلٌ: الْعَامِلُ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْفِعْلُ: أَقْسِمُ، الْمَخْدُوفُ (الْأَلوَسيَّ، ١٤١٥هـ). وَقَبِيلٌ: الْعَامِلُ هُوَ {أَخَذَ}، وَالْمَعْنَى: أَخَذْنَا مِيَانِقَهُمْ لِأَجْلِ مَا فَضَّلْنَا هُمْ بِهِ مِنْ إِيَّائِ الْكِتَابِ، وَالْجِنْمَةُ (الْقِيسِيَّ، ١٩٨١)، وَابْنُ الحاجِبِ (١٩٨٩). وَلَيْسَ بَعِيدًا عَنِي أَنْ يَكُونَ {الْتَّؤْمِنَّ} هُوَ الْعَامِلُ فِي مَوْضِعِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، لِمَنْ قَرَأً بِكَسْرِ الْلَّامِ مِنْ {لِمَا آتَيْتُكُمْ}، حِينَ كَانَ {الْتَّؤْمِنَّ} مَطْلُوبًا فِي الْمَعْنَى. وَهُوَ قَوْلُ ثَانٍ لِابْنِ الحاجِبِ (ابن الحاجب، ١٩٨٩).

وَأَمَّا الآيةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {قَالَ عَمَّا قَبِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِيمِين} [المؤمنون: ٤]. فَمَحْلُ الإِشْكَالِ فِيهَا بَيْانُ العَامِلِ فِي شَيْءٍ
الجُنْدَلَةِ {عَمَّا}, وَفِي بَيْانِهِ أَرْبَعَةُ أُوجُهٌ (يُنظر: (الحلبي، ١٩٩٤)):

الأَوَّلُ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ {يُصْبِحُنَّ}, وَالثَّانِيُّ: لِيُصْبِحُنَّ عَنْ زَمِنٍ قَبِيلٍ نَادِيمِين

الثَّالِثُ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ {نَادِيمِين}, وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمُطْلَقاً,
وَإِنْ كَانَ الْعَمَلَانِ فِي حَيْزِ لَامِ الْقَسْمِ, الَّتِي لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ, أَوْ أَنَّهُ جَائزٌ مُطْلَقاً,
وَإِنْ كَانَ الْعَمَلَانِ فِي حَيْزِ لَامِ الْقَسْمِ, الَّتِي لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ, أَوْ أَنَّهُ جَائزٌ: لِأَنَّ الْمَغْفُولَ حَارُّ وَمَجْرُورٌ, الَّذِي يُغْتَفِرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفِرُ فِي غَيْرِهِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْدُوفٍ يَدْلِلُ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ, وَهُوَ قَوْلُهُ: {قَالَ رَبُّ انصُرِينِ} [المؤمنون: ٣٩], وَالْمَعْنَى: عَمَّا قَبِيلٍ تُشَرِّصُ.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْدُوفٍ يَدْلِلُ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ, وَالْمَعْنَى: يُصْبِحُونَ عَمَّا قَبِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ.

وَمِمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ, مِمَّا هُوَ ضِمْنٌ مَعْنَى هَذِهِ الدِّرَاسَةِ, وَمَفْصِدِهَا, النَّفْيُ. فَيَنْكُرُ الْخَوَبِيُّونَ أَنَّ النَّفْيَ مَعْنَى مِنْ مَعَانِي
الْكَلَامِ, وَأَنَّ لَهُ أَخْرِفًا تَدْلِلُ عَلَيْهِ: لِتِلْكَ يُمْتَنَعُ تَقْدِيمُ سَيِّءٍ مِمَّا فِي حَيْزِهِ عَلَيْهِ: لِتِلْكَ يَتَصَرَّفُ فِيهِمُ السَّامِعُ إِلَى مَعْنَى آخَرَ غَيْرِ النَّفْيِ, لَوْ وَقَعَ
الْتَّقْدِيمُ.

غَيْرُ أَنَّهُ هَذَا الْأَصْلُ حُولَفَ, جِنَّ جَاءَ الظَّرْفُ مُقَدَّمًا عَلَى النَّفْيِ, فِي آيَاتٍ قُرْآنِيَّةٍ كَرِيمَةٍ. فَكَانَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ مُشْكَلَةً بِالنَّظَرِ إِلَى
هَذَا الْأَصْلِ, فِي تَعْبِينِ الْعَامِلِ فِي هَذَا الظَّرْفِ.

فَمِنْ ذَلِكَ تَعْبِينُ الْعَامِلِ فِي {لَمَّا}, إِنْ عَدْتُ طَرْفَ زَمَانِ, بِمَعْنَى حِينَ (وَقِيلَ: إِنَّهَا حَرْفٌ وُجُوبٌ لِوُجُوبِ), مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَلَمَّا
دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمْرَهُمْ مَا كَانَ يُغْنِي عَنْهُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ سَيِّءٍ إِلَّا حَاجَةً فِي أَنْفُسِهِمْ يَعْقُوبُ قَضَاهَا وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لَمَّا عَلَفَنَاهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ
الْأَنْسَابِ لَا يَعْلَمُونَ) [يوسف: ٦٨]. فَفُوقُ الْأَصْلِ الْمُتَقْدِيمُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَامِلُ الْفِعْلِ {مَا كَانَ يُغْنِي}: لِكَوْنِ هَذَا وَاقِعًا فِي حَيْزِ النَّفْيِ,
الَّذِي يَمْنَعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا يَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ, إِلَّا عَلَى مَبْدَأ: يُغْتَفِرُ فِي الظَّرْفِ, وَعَدِيلُهُ مَا لَا يُغْتَفِرُ فِي غَيْرِهِمَا (ابن هشام، ١٩٧٢). وَمِنْ مَنْعَ
ذَلِكَ جَعَلَ الْعَامِلَ مُقَدَّرًا بِفِعْلِ مَتَّفِيٍّ, ذَلِكَ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ (يُنظر: ابن الحاجب، ١٩٨٩).

وَمِنْ ذَلِكَ, أَيْضًا, تَعْبِينُ الْعَامِلِ فِي {يَوْمٍ}, مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {يَوْمَ يَرَوُنَ الْمَلَائِكَةَ لَا يُشْرِكُ يَوْمَئِنَ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا
مَحْجُورًا} [الفرقان: ٢٢]. وَفِي تَعْبِينِهِ أَرْبَعَةُ أُوجُهٌ (يُنظر: (الحلبي، ١٩٩٤)):

الْأَوَّلُ: الْعَامِلُ فِيهِ {بُشَرِّي}, إِنَّ كَانَ مَصْدَرًا, وَوَاقِعًا فِي حَيْزِ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ, وَهُوَ النَّفْيُ, وَكَلَاهُمَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْعَمَلِ فِيهِ, لَكِنْ سَاعَ
ذَلِكَ: لِأَنَّ الْمَغْفُولَ ظَرْفٌ, وَالظَّرْفُ يُغْتَفِرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفِرُ فِي غَيْرِهِ.

الثَّانِي: الْعَامِلُ فِيهِ فَعْلٌ مُضْمِرٌ, ذَلِكَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (لَا يُبَشِّرِي). وَالْمَعْنَى: يَمْنَعُونَ الْبُشَرِيَّ يَوْمَ يَرَوُنَ.

الثَّالِثُ: الْعَامِلُ فِيهِ فَعْلٌ مُضْمِرٌ, تَقْدِيرِهِ ذَكْرُ, فَيَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ, لَا ظَرْفًا.

الرَّابِعُ: الْعَامِلُ فِيهِ فَعْلٌ مُضْمِرٌ, أَيْضًا, تَقْدِيرِهِ: يُعَدُّونَ.

وَمِثْلُ السَّابِقِ, مِمَّا اتَّصلَ بِالنَّفْيِ, الْآيَاتُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَيَوْمَئِنَ لَا يَنْفَعُ الْأَدِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتِهِمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ} [الروم: ٥٧].
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: {قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيمَانُهُمْ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ} [السَّجْدَة: ٢٩], فَالْعَامِلُ فِي {يَوْمٍ}, إِنَّمَا الْفِعْلُ الْمَتَّفِيُّ (يُنظر:
صَافِي, (١٤١هـ) {لَا يَنْفَعُ}, عَلَى مَبْدَأ: يُغْتَفِرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُغْتَفِرُ فِي غَيْرِهِ: لِأَنَّ مَعْمُولَ الْفِعْلِ الْمَتَّفِيَ ظَرْفٌ, وَإِنَّمَا فَعْلٌ مَحْدُوفٌ, ذَلِكَ
عَلَيْهِ مَا بَعْدُهُ (ابن الحاجب, ١٩٨٩)).

وَمِنْ أَفْرَادِ هَذِهِ الْمُبَاخَثَةِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَيَوْمَئِنَ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ} [الرَّحْمَن: ٣٩]. فَالْعَامِلُ فِي {فَيَوْمَئِنَ}, إِنَّمَا
الْأَيُّسُّ {أَلَا يُسْأَلُ}, أَيُّ الْفِعْلُ الْمَتَّفِيُّ (يُنظر: صَافِي, (١٤١هـ)), بِنَاءً عَلَى مَبْدَأِ الْأَغْتِيَارِ: لِكَوْنِ الْمَغْفُولِ ظَرْفًا, وَإِنَّمَا فَعْلٌ مَحْدُوفٌ ذَلِكَ عَلَيْهِ مَا
بَعْدُهُ (ابن الحاجب, ١٩٨٩)). وَالثَّانِيُّ: يُمْنَعُ يَوْمَئِنَ.

وَمِنْ ذَلِكَ, أَيْضًا, قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَيَوْمَئِنَ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَخْدَ} [الفَجْر: ٢٥]. فَيَعْلَمُ الظَّرْفُ {فَيَوْمَئِنَ}, قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ أَنَّهُ
الْفِعْلُ الْمَتَّفِيُّ: (لَا يُعَذِّبُ) (يُنظر: صَافِي, (١٤١هـ)): لِأَنَّ الْمَغْفُولَ ظَرْفٌ, وَيُغْتَفِرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُغْتَفِرُ فِي غَيْرِهِ, وَالثَّانِي أَنَّ عَامِلَهُ فَعْلٌ
مُضْمِرٌ, ذَلِكَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الْمَتَّفِيُّ الْمَتَّفِيُّ: (لَا يُعَذِّبُ) (ابن الحاجب, ١٩٨٩)).

وَمِمَّا يُعَدُّ مِمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ, مِمَّا يَقْعُدُ فِي سِيَاقِ مَعْنَى هَذِهِ الدِّرَاسَةِ, وَغَایَتِهَا, الْفَاءُ. فَقَدْ أَشْكَلَ بَعْضُ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ؛ بَيَانُ
عَامِلِ شَيْءِهِ الْجُنْدَلَةِ, بِالنَّظَرِ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ.

فَمِنْ هَذَا الْمُشْكِلِ, فِي هَذِهِ الْمُبَاخَثَةِ, تَعْبِينُ الْعَامِلِ فِي {وَإِذْ} مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِذْ اغْتَرَبُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ فَأُفُوْلُوا إِلَى
الْكَهْفِ} [الْكَهْف: ١٦]. فَفِي الْعَامِلِ فِيهَا أَرْبَعَةُ أُوجُهٌ (يُنظر: العَكْرِي, (بِلا تَارِيخٍ)):

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ {فَأَوْلَوْ}, وَ{إِذْ} لِلْتَّغْلِيلِ (يُنظر: ابن هشام, (١٩٧٢)), وَالثَّانِيُّ: فَأَوْلَوْ إِلَى الْكَهْفِ؛ لِإِعْتَرَافِ الْكُمْ إِيَّاهُمْ, وَإِنْ كَانَتِ الْفَاءُ فِي حَوَابِ
السَّرْطُنِ تَحْوُلُ دُونَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا فِي حَيْزِهِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا (يُنظر: الصَّبَان, (بِلا تَارِيخٍ)), وَلَكِنَّ ذَلِكَ سَاعَ عَمَلًا بِمَبْدَأ: يُغْتَفِرُ فِي
الظَّرْفِ مَا لَا يُغْتَفِرُ فِي غَيْرِهِ.

الثاني: أَنَّهُ فِعْلٌ مَحْدُوفٌ، تَقْيِيرٌ، أُوْفَا، ذَلِكَ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ: {فَأُوْفَا}.

الثالث: أَنَّهُ فِعْلٌ مَحْدُوفٌ، أَيْ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ. وَقَالَ الْحَلِيُّ: "إِذْ مَنْصُوبٌ بِمَحْدُوفٍ، أَيْ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ وَقَاتَ اعْتَرَالِيمُ" (الحلبي، ١٩٩٤). وَعَلَقَ الْأَلوسيُّ عَلَى هَذَا القُولِ بِقُولِهِ: "وَظَاهِرٌ أَنَّهُ عَنِ الْفِعْلِ الْمَحْدُوفِ قَالَ. وَأَقُولُ: هُوَ مِنْ أَعْجَبِ الْعَجَاجِيْبِ" (الألوسي، ١٤١٥هـ).

وَقَدْ يَكُونُ عَدُّ الْفِعْلِ {فَأُوْفَا} هُوَ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ {إِذْ أَقْرَبَ الْأَقْوَالِ، إِمَّا عَلَى مَبْدَأٍ: يُغْتَفِرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُغْتَفِرُ فِي غَيْرِهِ، فَإِمَّا، وَفَقَ قُولُ الرَّضِيِّ، عَلَى إِضْمَارِ "أَمَّا" قَبْلَ الظَّرْفِ، لِأَنَّ مَعْمُولَ حَوَابٍ أَمَّا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، مَعَ لُرُومِ الْفَاءِ فِيهِ (وَيُنَظَّرُ: ابن هشام ١٩٧٢)، وَإِنْ أَرَدَ ذَلِكَ إِلَى إِعْمَالِ الْمُسْتَقْبِلِ، الَّذِي هُوَ {فَأُوْفَا}، فِي الظَّرْفِ الْمَاضِي، الَّذِي هُوَ {وَإِذْ اعْتَرَلُمُوهُمْ}، وَوُقُوفُ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبِلِ فِي الْمَاضِي مُحَالٌ، لِكِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا سَاعَ لِغَرَضٍ مَعْنَوِيٍّ، هُوَ قَصْدُ الْمَلَزَمَةِ يَبْنُ الرَّمَيْنِ، حَتَّى كَانَ الْفِعْلَ {فَأُوْفَا} وَقَعَ فِي الرَّمَنِ الْمَاضِي، فَصَارَ الْمُسْتَقْبِلُ مُلْأَى لِلْمَاضِي، لِقَصْدِ الْمُبَالَغَةِ (الأَسْتَراَبَادِيُّ، بلا تاريخ)).

وَمِمَّا لَهُ صَدَارَةُ الْكَلَامِ، وَيَتَصَلُّ بِمَعْنَى هَذِهِ الْبَرَاسَةِ، وَهَذِهِهَا، إِلَّا الْإِسْتِئْنَاءُ. وَتَحْرِيرٌ مَعْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ مَا بَعْدَ إِلَّا لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهَا (يُنَظَّرُ: الأَبْيَارِيُّ، بلا تاريخ)، إِلَّا إِنْ كَانَ فِي حِيزِ الْإِسْتِئْنَاءِ، وَمَا فِي حِيزِ ثَلَاثَةِ أَشْيَايَهُ الْمُسْتَثِيَّ مِنْهُ، تَحْوِي: مَا قَامَ إِلَّا رَيْدًا الْقَوْمُ، أَوْ مُسْتَثِيًّا، تَحْوِي: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا رَيْدًا، أَوْ تَابِعٌ لِلْمُسْتَثِيَّ مِنْهُ، تَحْوِي: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا رَيْدٌ أَخْيَرٌ مِنْ عَمْرِهِ. وَهَذَا الْمَعْنَى يَقْعُدُ ضِمْنَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَّا لَا يَقْوِمُونَ إِلَّا كَمَا يَقْوِمُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ} [البقرة: ٢٧٥]، وَأَنَّ قَوْلَهُ {مِنَ الْمَسِّ} لِيُسَنَّ أَحَدٌ هَذِهِ الْأَشْيَايَ الْثَلَاثَةِ.

فَقَدْ ذَكَرَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ فِي مُتَعَلِّقِ {مِنَ الْمَسِّ} ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ، ذَكَرَ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي الْرَّمَحْشَرِيُّ (الْرَّمَحْشَرِيُّ، ١٩٧٢)، وَالْعَكْبَرِيُّ الْأَلَيْلُ، وَرَدَّ الْثَلَاثَةَ نُحَاةً مُتَأْخِرُونَ، كَأَيِّ حَيَّانَ (أَبُو حَيَّان، بلا تاريخ)).

الْأَوَّلُ لِلْرَّمَحْشَرِيِّ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقُولِهِ: {لَا يَقْوِمُونَ}، وَالْمَعْنَى: لَا يَقْوِمُونَ مِنَ الْمَسِّ الَّذِي يَهُمْ، إِلَّا كَمَا يَقْوِمُ الْمَصْرُوْعُ. وَرَدَّ أَبُو حَيَّانَ هَذَا الْوَجْهُ، مُخْتَجِجاً بِأَنَّ مَا بَعْدَ إِلَّا، لَا يَتَعَلَّقُ بِمَا قَبْلَهَا، إِلَّا إِنْ كَانَ فِي حِيزِ الْإِسْتِئْنَاءِ (وَيُنَظَّرُ: الفَرَاءُ، ١٩٨٠)، وَهَذَا لَيْسَ فِي حِيزِ الْإِسْتِئْنَاءِ. وَرَدَّ رَدُّ أَبِي حَيَّانَ، بِأَنَّ الْمَعْمُولَ حَارُّ وَمَجْوُرٌ، وَيُغْتَفِرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفِرُ فِي غَيْرِهِ.

الثَّانِي، مِمَّا ذَكَرَ الرَّمَحْشَرِيُّ، أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ{يَقْوِمُ}، وَالْمَعْنَى: كَمَا يَقْوِمُ الْمَصْرُوْعُ مِنْ جُنُونِهِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقُولِهِ: {يَتَخَبَّطُهُ}، أَيْ مِنْ جَهَةِ الْجُنُونِ، فَيَكُونُ فِي مُؤْضِعٍ نَصِّيٍّ.

وَمِثْلُ الْآيَةِ السَّابِقَةِ، مَمَّا اتَّصلَ بِأَنَّ مَا قَبْلَ إِلَّا لَا يَعْمَلُ فِيهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي حِيزِ الْإِسْتِئْنَاءِ، تَعْيِينٌ نَاصِبٌ (بِادِيِ الرَّأْيِ) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا تَرَكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا تَرَكَ أَتَيْتُكُمْ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُلَنَا بِادِيِ الرَّأْيِ} وَمَا تَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ تَنْطِنُكُمْ كَاذِبِينَ [هود: ٢٧]. فَقَدْ ذَكَرَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يُشْكَالُ إِذَا جُعِلَ {بِادِيِ الرَّأْيِ} ظَرِيفًا (وَوَجْهُ اتِّصَابِهِ بِالظَّرْفِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، وَأَنَّ الْأَصْلَ: وَفْتُ حُدُوثَ أَوْلَى أَمْرِهِمْ، أَوْ وَفْتُ حُدُوثَ ظَاهِرِ رَأِيهِمْ، فَخَذَفَ ذَلِكَ، وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ. إِنَّمَا لَمْ يُجْعَلْ ظَرِيفًا، فَفِيهِ وُجُوهٌ أُخْرَى، ذَكَرُهَا الْمَعْرِيْنُ. فَقِيلَ: هُوَ نَعْتُ لِبَشَرًا]. وَقِيلَ: مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ نُوحِ فِي {أَتَيْتُكُمْ}، أَيْ وَأَنْتُ مَكْشُوفُ الرَّأْيِ، لَا حَصَافَةَ فِيكَ. وَقِيلَ: اتَّصَبَ عَلَى النِّتَاءِ لِتُؤْخَذُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَيْ: بِادِيِ الرَّأْيِ: أَيْ مَا فِي نُسُكِكُمْ الرَّأْيِ ظَاهِرٌ لِكُلِّ أَحَدٍ. وَقِيلَ: هُوَ مَصْدَرٌ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَلَى تَقْدِيرِ الظَّرْفِيَّةِ. يُنْظَرُ: (الْرَّمَحْشَرِيُّ، ١٩٧٢)، وَابْنُ مَنْظُورِهِ (بلا تاريخ)). وَذُهِبَ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَا قَبْلَ إِلَّا، وَهُوَ أَحَدُ الْوُجُوهِ الْثَلَاثَةِ الْآتِيَةِ (البِيضاوِيُّ، ١٩٦٩)، وَالْرَّحِيلِيُّ، ١٤١٨هـ).

الْأَوَّلُ: الْعَامِلُ فِيهِ {أَتَيْتُكُمْ} أَوْلُ الْأَرَأِيِّ، أَوْ ظَاهِرُ الرَّأْيِ.

الثَّانِي: الْعَامِلُ فِيهِ {تَرَكَكُمْ}، وَالْمَعْنَى تَرَكَكُمْ أَوْلُ الْأَمْرِ، أَوْ ظَاهِرُ الرَّأْيِ.

الثَّالِثُ: الْعَامِلُ فِيهِ {أَرَادُلَنَا}، أَيْ: أَنَّهُمْ أَرَادُلَنَا فِي أَوْلَ الظَّرِيفَ، أَوْ ظَاهِرِهِ: لِأَنَّ رَدَ الْهَمْ مَكْشُوفَةٌ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْمِلٍ.

وَوَجْهُ الْإِشْكَالِ فِي أَنَّ يَكُونُ بَعْضُ مَا سَبَقَ عَامِلًا فِي هَذَا الظَّرِيفَ، أَنَّ مَا بَعْدَ إِلَّا لَا يَكُونُ مَعْمُولاً لِمَا قَبْلَهَا، إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَايَهُ: إِنْ كَانَ مُسْتَثِيًّا مِنْهُ، تَحْوِي: مَا قَامَ إِلَّا رَيْدًا الْقَوْمُ، أَوْ مُسْتَثِيًّا، تَحْوِي: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا رَيْدًا، أَوْ تَابِعًا لِلْمُسْتَثِيَّ مِنْهُ تَحْوِي: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا رَيْدٌ أَخْيَرٌ مِنْ عَمْرِهِ؛ وَبِادِيِ الرَّأْيِ لَيْسَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْثَلَاثَةِ، وَمَنْ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ اعْتَلَ بِأَنَّ الْمَعْمُولَ ظَرِيفٌ، وَيُغْتَفِرُ فِي الظَّرِيفِ مَا لَا يُغْتَفِرُ فِي غَيْرِهِ (الحلبي، ١٩٩٤).

ثَالِثًا: تَقْدِيمُ مَعْمُولٍ خَبِيرٌ لَيْسَ عَلَيْهَا (لَسْتُ مَعْنِيًّا هَاهُنَا بِتَعْيِينِ أَصْحَابِ الْأَقْوَالِ، بِقدْرِ تَعْيِينِ الْأَقْوَالِ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّ قَصْدَ الدَّرَاسَةِ، فِي الْأَصْلِ، إِلَى الْأَقْوَالِ؛ لِبَيَانِ الْقُولِ بِالْأَغْتِفارِ فِي الظَّرِيفِ، وَالْجَارِ وَالْمَجْوُرِ. وَمِثْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ اضْطِرَابٌ كَبِيرٌ فِي تَعْيِينِ مُجِيزِ التَّقْدِيمِ، وَمَا يَنْعِيهُ. يُنَظَّرُ فِي ذَلِكَ: الجَبَالِيُّ، ٢٠١٥).

المسألة خلافية بين النحوين (ينظر: ابن السراج، ١٩٨٥). ويدور في فلك هذه المباحثة تعين ناصب (ينظر في هذه المسألة: الرمخشري، ١٩٧٢) (يوم)، من قول الحق سبحانه: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لِيَسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهِزُونَ} [هود:٨].

فقيه: إن {مَصْرُوفًا} هو العامل في {يوم}، لكن بناء على أن المعمول ظرف، والظرف، وأخوه الجار والمجزور يغتفر فيما ما لا يغتفر في غيرهما، وليس على اعتبار أنه حجة لمجيز تقاديم خبر ليس علما.

وقيل: إن ناصب {يوم} خبر ليس الذي هو {مَصْرُوفًا}، والتقدير: لا يصرف عنهم يوم يأتيهم. وهذا التأويل حجة لمن أجاز تقاديم خبر علما؛ لأن تقاديم المعمول يؤخذ بتقاديم العامل. وكلام القراء يوجى ببني هدا القول (الفراء، ١٩٨٠). وقيل ذلك ابن حيى، وقال: "لأنه إذا جاز أن ترتفع، وتتصبب للفظها، كذلك يجوز أن يتعلق بها الظرف أيضاً للفظها". قال لي أبو علي، رحمة الله: الظرف يعمل فيه الوهم مثلاً" (ابن حيى، ١٩٦٢)).

وقيل: ناصب {يوم} هو {ليس}، فالافتغال الناقص تنصب الظرف، لدلائلها على مطلق الحديث. وهذا الرأي أيضًا يرتد إلى مبدأ الاتساع (ينظر: أبو حيان، ١٩٨٧): لأن عمل الفعل الناقص مطلقاً غير جائز، وب الخاصية ليس (ابن هشام، ١٩٧٢) والأسراباذي، (بلا تاريخ)، لكن ما كان معمولة ظرفًا، جاز ذلك؛ لأن بيست في الظرف ما لا يست في غيره.

وقيل: ناصب {يوم} فعل مخدوف، والتقدير: لا يصرف عنهم يوم يأتيهم، وأسم ليس مضمراً فيها، والمعنى: ليس العذاب مصروفًا.

وقيل: ناصب {يوم} فعل مخدوف أيضًا ولكن التقدير: يغفرون يوم يأتيهم.

ومما تقاديم يتحصل في عامل {يوم} خمسة أوجه: عامله {مَصْرُوفًا} بصفته مصححاً لجواز تقاديم خبر ليس علما؛ أو لأن معمولة ظرف، والظرف يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره. فهذا وجهاً، والوجه الثالث عامله {ليس}: لأن المعمول ظرف، والوجه الرابع والخامس أن العامل فعل مخدوف.

وفي اعتقادي أن أقرب الأوجه أن يقال: إن العامل في {يوم} هو الفعل الناقص {ليس} الأ Morrison. لأن فعل، والفعل، وإن كان ناقصاً، يدل على مطلق الحديث، ودلالة على الحدث تؤهله للعمل. وهو مذهب الأكابر (ينظر: قباوة، ١٩٨١)).

أنه أقرب إلى الظرف من العامل المعنى، الآخر، المفروض به: {مَصْرُوفًا}.

أنه عامل ملفوظ به، فهو أول من أن يقال: إن العامل فعل مخدوف.

أن المعمول ظرف، والظرف يكتبه رائحة الفعل، وليس، وإن كان فعلاً ناقصاً، فيه دلاله على الحديث المطلق.

أن المعمول ظرف، والظرف إذا أشكل تعين عامله، عين هذا العامل بما لا شطط فيه، بناء على أن الظرف يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره.

رابعاً: عمل المصدر مخدوفاً، أو مؤكدًا لعامله، أو موصوفاً قبل العمل، أو مقدمًا عليه معمولة، أو مقصولاً عن معموله بالأختي:

ووقع الظرف مع المصدر، في جملة من النصوص القرآنية الكريمة، وفوعاً مشكلاً، وكان حمل التركيب على مبدأ التوسيع في الظرف، وأنه يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره، بعضاً من خلو هذا الإشكال. وهي نصوص تتصل بعمل المصدر مخدوفاً، أو مؤكدًا لعامله، أو موصوفاً قبل العمل، أو مقدمًا عليه معمولة، أو مقصولاً عن معموله بالأختي. كل أولئك إن أتصف بها التركيب، وأنني عن أن هناك علاقة بين المصدر والظرف، ففي ذلك إشكال؛ لأن هذه العلاقة مبنية على أن المصدر لا يعمل إلا وفق شروط، لا بد من توافرها في المصدر، نص علماً النحوين، وقررواها (ينظر: السيوطى، ١٩٧٩)).

عمل المصدر مخدوفاً:

فقد قرر النحوين أن المصدر ينتمي، وأن عمله وفق شروط، تصوا علماً، ومنها أنه لا يعمل مخدوفاً، ويتحقق معمولة، على الأصح، عند جمهورهم؛ لأن موصول، والموصول لا يحذف (السيوطى، ١٩٧٩). وقال الرضي: "لا يجوز حذف المصدر، وإنما معموله؛ لأنه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة، وإبقاء البعض، إلا أن يدل دليل قوي عليه، فيكون كالمحروم" (الأستراباذى، (بلا تاريخ)).

وَوَفِقَ النَّبِيُّ السَّابِقُ ثُمَّ إِشْكَالٌ إِذَا جُعِلَ الْمَصْدُرُ الْمَحْدُوفُ عَامِلًا فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ؛ {بِسْمِ اللَّهِ}، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} [الفاتحة: ۱]، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: ابْتِدَائِيٌّ؛ لِأَنَّ الْمَصْدُرَ لَا يَعْمَلُ مَحْدُوفًا، عِنْدَ الْجُمْهُورِ (الْأَزْهَري)، بِلَا تَارِيخٍ)، غَيْرُ أَنَّ هَذَا الإِشْكَالَ، عِنْدَ الشَّرِيبِيِّ، مَدْفُوعٌ؛ لِأَنَّ مَعْمُولَ الْمَصْدُرِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ، وَيُغْتَفِرُ فِي الظَّرْفِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَا لَا يُغْتَفِرُ فِي عَيْرِهِمَا، وَأَشَارَ الشَّرِيبِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَعْمُولُ الْمَصْدُرِ لَا يُقْدَمُ عَلَيْهِ، قُدِّرَ مُؤْخَراً، وَذَكَرَ أَنَّ هَذَا مَدْهُبُ الْإِمامِ الرَّازِيِّ (لَيْسَ كَذَلِكَ مَدْهُبُ الرَّازِيِّ، فَمَدْهُبُهُ أَنَّ الْعَامِلَ فِي بِسْمِ اللَّهِ، فَعْلٌ وَاجِبُ التَّأْخِيرِ، كَمَا أَخْرَ الفَعْلُ عَامِلٌ إِلَيْكَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ سَتَعْنِي} [الفاتحة: ۵] (الشَّرِيبِيِّ، بِلَا تَارِيخٍ)). وَقَدْ تَاقَشَ الْآيَةُ الْأَسْفَرِيَّيِّيِّ، وَذَكَرَ فِيهَا ثَلَاثَةُ أُوْجُهٍ (الْأَسْفَرِيَّيِّيِّ، ۱۹۹۱):

الْأُولَى: أَنَّهُ مَتَعَلِّقٌ بِيَغْلِي مَحْدُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: بِاسْمِ (فِي إِبْتَادِ الْأَلْفِ) فِي اسْمٍ، بَعْدَ الْبَاءِ، فِي الْآيَةِ، إِذَا لَمْ تَكُنْ كَاملَةً؛ خَلَافٌ. يُنْظَرُ: (الْجَبَالِيِّ، ۲۰۰۰) اللَّهُ أَقْرَأَ، أَوْ: أَبْدَأْ بِاسْمِ اللَّهِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِكُونِ عَامٍ مَحْدُوفٍ، فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، لِيُبْتَدَأْ مَحْدُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: ابْتِدَائِيٌّ بِاسْمِ اللَّهِ، كَانَهُ قَبْلَ ابْتِدَاءِ ثَابِتٍ، أَوْ مُسْتَقْرِرٌ بِاسْمِ اللَّهِ. وَمَعَ الْأَسْفَرِيَّيِّيِّ أَنَّ يَتَعَلَّقُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بِالْمَصْدُرِ ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَعَلَّقَ لَدُخُلِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي صَلِيهِ، وَبَقِيَ الْمُبْتَدَأُ بِلَا خَبَرٍ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَصْدُرَ إِذَا أَوْلَى بِأَنَّهُ فِي الْفَعْلِ، الْحَاجَةِ إِلَى صَلَةٍ.

الثَّالِثُ: أَنَّ الْبَاءَ زَانِدَةً، لَا تَتَعَلَّقُ بِسَيِّئِهِ، وَمَوْضِعُ اسْمِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ، لِيُبْتَدَأْ مَحْدُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْلَى مَا أَبْدَأْ بِهِ اسْمُ اللَّهِ، وَهُوَ رَأْيُ الْكِسَائِيِّ. وَرَدَّهُ الْأَسْفَرِيَّيِّيِّ؛ لِأَنَّ زَانِدَةَ الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ، غَيْرُ الْمُتَفَقِّهِ عَيْدَةً جِدًا، لَا تَكَادُ تُوْجَدُ، وَإِنْ كَانَ الْأَخْفَشُ (الْأَسْفَرِيَّيِّيِّ، ۱۹۸۱) ذَهَبَ إِلَى زِيَادَتِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا} [يونس: ۲۷]، وَالتَّقْدِيرُ: جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلِهَا، مُسْتَدِلاً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلِهَا} [الشُّورِيِّ: ۴] (يُنْظَرُ: (الْجَبَالِيِّ، ۲۰۱۵)).

عمل المصدر مؤكدًا:

وَحُمِّلَ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ آيِ التَّنْزِيلِ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {تَوَلَّوْا وَأَعْيُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ} [التوبه: ۹۲].

وَقَفَ الْأَلوَسِيُّ (هَذَا حَاصِلُ كَلَامِ الْأَلوَسِيِّ فِي الْآيَةِ). يُنْظَرُ: الْأَلوَسِيِّ، (۱۴۱۵هـ) عَلَى الْآيَةِ، وَأَغْمَضَ إِذْ فَصَلَ، إِلَى أَنَّ اثْنَيْهِ إِلَى تَعْيِينِ شَبِيهِ الْجُمْهَةِ؛ (أَلَا يَجِدُوا)، وَتَامِيلَهَا، وَأَنَّ (أَلَا يَجِدُوا) مَصْدُرٌ مُؤَوِّلٌ، عَلَى حَذْفِ الْجَرِّيِّ الْلَّامِ، وَالتَّقْدِيرُ: لِنَلَّا يَجِدُوا، وَلِلْوُقُوفِ عَلَى مَفْصِدِ هَذِهِ الْدِرَاسَةِ، وَالْوُصُولُ إِلَى مَبْدَأِ الْأَعْتَقَارِ، أَرْتَبَ مَا أَنْبَأَ بِهِ: أَنَّ {حَزَنًا} نَصْبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وَإِنْ كَانَ فَاعِلُ الْفَعْلِ تَفِيضٌ، وَهُوَ الْعَيْنُ، وَفَاعِلُ الْمَصْدُرِ، وَهُوَ هُمْ؛ مُتَغَابِرِيْنِ: لِأَنَّ الْمَعْنَى يُوَوَّلُ إِلَى فَاعِلٍ وَاحِدٍ: وَحَاصِلُهُ تَوَلَّوْا وَهُمْ يَبْكُونَ حَزَنًا.

أَوْ أَنَّ الْمَعْنَى: تَوَلَّوْا لِلْحَرَنِ، فَلَمَّا سَقَطَ الْلَّامُ، نَصَبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ.

أَوْ نَصَبَ عَلَى الْحَالِ مِنْ ضَمِيرِ تَفِيضِ آيَيْنِ: تَفِيضُ أَعْيُهُمْ حَزِينَةً.

أَوْ نَصَبَ عَلَى الْحَالِ، وَعَامِلُهُ (تَوَبَّوْا)، أَيْ: تَوَلَّوْا حَزِينَ.

أَوْ نَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وَعَامِلُهُ فَعْلٌ، ذَالٌ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا تَحْرَنْ حَزَنًا.

أَوْ نَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وَالتَّقْدِيرُ: تَوَلَّوْا يَحْزُنُونَ حَزَنًا أَلَا يَجِدُوا، عَلَى حَذْفِ الْلَّامِ، أَيْ: تَوَلَّوْا يَحْزُنُونَ حَزَنًا؛ لِنَلَّا يَجِدُوا، وَحَذْفُ الْجَارِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مُطْرِدٌ.

ثُمَّ أَنْبَأَ الْأَلوَسِيُّ، بَعْدَ هَذَا كُلُّهُ، أَنَّ فِي مَتَعَلِّقِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ؛ الْلَّامُ وَمَجْرُورُهَا؛ الْمَصْدُرُ الْمُؤَوِّلُ، وَجَهِينَ: الْأُولَى أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ{حَزَنًا}، وَفِي هَذَا إِشْكَالٌ كَامِنٌ فِي أَنَّ {حَزَنًا} إِذَا عَدَ نَصَبًا عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، كَانَ مَصْدُرًا مُؤَكِّدًا لِعَامِلِهِ، وَالْمَصْدُرُ الْمُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ لَا يَعْمَلُ، وَلِكِنْ لَمَّا كَانَ مَعْمُولُهُ جَارًا وَمَجْرُورًا، سُوِّغَ ذَلِكَ: لِأَنَّهُ يُغْتَفِرُ فِي الظَّرْفِ، وَعَدِيلِهِ مَا لَا يُغْتَفِرُ فِي عَيْرِهِمَا. وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ{تَفِيضٌ}، بِشَرْطٍ أَلَا يَكُونَ {حَزَنًا} عَلَيْهِ لَهُ، وَإِلَّا، فَلَا يَجُوَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِيَغْلِي وَاحِدٌ مَفْعُولُانِ لِأَجْلِهِ.

وَكَانَ الْعُكْبَرِيُّ (الْعَكْبَرِيِّ، بِلَا تَارِيخٍ) قَدْ وَقَفَ عَلَى الْآيَةِ قَبْلَ الْأَلوَسِيِّ، وَأَوْجَزَ غَایَةَ الإِيجَازِ، مِنْ دُونِ أَنْ يَعْتَلَ لِأَيِّ وَجْهٍ، أَوْ يَفْصِلَ فِيهِ، فَنَبَأَ أَنَّ {حَزَنًا} مَفْعُولُ لَهُ، أَوْ مَصْدُرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، أَوْ مَصْبُوبٌ عَلَى الْمَصْدُرِ بِيَغْلِي دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ (أَلَا يَجِدُوا) يَتَعَلَّقُ بِ{حَزَنًا} وَحَرْفُ الْجَرِّ مَحْدُوفٌ، أَوْ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ{تَفِيضٌ}.

وَكَذَلِكَ الرَّمْخَشِرِيُّ حِينَما جَعَلَ مَعْنَى جَعَلَ مَعْنَى مَفْعُولُ لَهُ، وَنَاصِيَهُ {حَزَنًا}، الَّذِي هُوَ أَيْضًا مَفْعُولُ لَهُ (الْرَّمْخَشِرِيِّ، ۱۹۷۲).

عمل المصدر موصوفاً:

وَكَذَلِكَ اشْتَرَطَ جُمْهُورُ النَّحْوِيِّينَ لِعَمَلِ الْمَصْدَرِ أَلَا يُوصَفَ قَبْلَ الْعَمَلِ يَمْنَعُ عَمَلَهُ؛ لِأَنَّ يُفْقِدُ شَيْهَهُ بِالْفَعْلِ. وَفِي كِتَابِ اللَّهِ الْكَرِيمِ آيَاتٌ قُرَآنِيَّةٌ، جَاءَ ظَاهِرًا، الْمَصْدَرُ فِيهَا وَقَعَ مَوْصُوفًا عَامِلًا. فَيَمْنَعُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ يَحْرِزُهُمُ الْفَغْرُ الْأَكْبَرُ وَتَنَقَّلُهُمُ الْمُلَائِكَةُ هَذَا يَوْمَكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ * يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجْنِ لِلْكُتُبِ} [الْأَبْيَاءُ: ٣، ٤، ١٠]. فَمَخَطَّ الْفَائِدَةُ، وَفَقَدْ هَدَفَ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ، فِي هَذَا النَّصِّ الْكَرِيمِ، بِيَانِ الْعَامِلِ فِي [يَوْمَ نَطْوِي]. وَفِي ذَلِكَ سَبْعَةُ أَوْجُهٍ (الْمَخْشِرِيُّ، ١٩٧٢)، وَالْعَكْبَرِيُّ، (بِلا تَارِيخٍ)).

الْأُولُّ: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ الْمَصْدَرُ {الْفَغْرُ}. وَرَدَ هَذَا الْوَجْهُ؛ لِأَنَّ {الْفَغْرُ} مَصْدَرٌ، قَدْ وُصَفَ قَبْلَ أَخْذِ مَعْمُولِهِ، فَيَكُونُ أَيْضًا قَدْ فُصِّلَ عَنْ مَعْمُولِهِ بِالْأَجْجِيِّ. وَاغْتَدَرَ لِذَلِكَ بِأَنَّ مَعْمُولَ الْمَصْدَرِ ظَرْفٌ، وَالْظَّرْفُ مَحْلٌ لِأَنَّ يَسْتَعِنَ فِيهِ مَا لَا يُسْعِ فِي غَيْرِهِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ {لَا يَحْرِزُهُمْ}.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي غَلَّا مَحْدُوفًا، وَالْتَّقْدِيرُ: اذْكُرْ يَوْمَ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ.

الخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مَحْدُوفًا لِلْبَيْانِ، وَالْتَّقْدِيرُ: أُعْيِي يَوْمَ نَطْوِي.

السَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ {تُوعَدُونَ}، عَلَى أَنْ يَكُونَ {يَوْمَ}، بَدَلَ كُلِّ مِنْ كُلِّي، كَأَنَّهُ قَبِيلٌ: تَوْعِدُونَهُ {يَوْمَ نَطْوِي}. وَهَذَا التَّخْرِيجُ مُشْكِلٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ: لِأَنَّ الْجُفْلَةَ الْمَوْصُولُ بِهَا تَخْلُو عِنْدَئِذٍ مِنْ عَائِدٍ عَلَى الْمَوْصُولِ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يُجِيزُوا: جَاءَ الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ: أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بَدَلًا مِنْ الْعَائِدِ الْهَاءُ؛ لِتَخْلُو جُمْلَةُ الصِّلَةِ مِنْ عَائِدٍ عَلَى الَّذِي.

السَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ حَالًا مَحْدُوفَةً مِنْ ذَلِكَ الْعَائِدِ؛ لِأَنَّ يَوْمَ الطَّيِّبِ بَعْدَ الْوَغْيِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ الَّذِينَ يَرْمَوْنَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمَنَاتِ لَعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَشَهِّدُ عَلَيْهِمْ أَسْتِئْنُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [النُّور: ٢٣، ٢٤]. وَيَتَّسِعُ مَفْصِدُ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ هَاهُنَا بِتَعْيِينِ عَامِلِ الظَّرْفِ {يَوْمٌ}. وَذُكْرُ فِي ذَلِكَ أَزْيَعَةُ أَقْوَالٍ (الْعَكْبَرِيُّ، ١٩٩٤) (بِلا تَارِيخٍ)، وَالْجَلِيِّيُّ (بِلا تَارِيخٍ).

الْأُولُّ: أَنَّ عَامِلَهُ {عَذَابٌ}. وَمِنْ رَدَّ هَذَا الْوَجْهِ رَدَّهُ: لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ مَوْصُوفٌ، وَوَصْفُهُ قَبْلَ الْعَمَلِ يَمْنَعُ عَمَلَهُ؛ لِأَنَّهُ يُفْقِدُ شَيْهَهُ بِالْفَعْلِ، وَمِنْ أَجْازَ ذَلِكَ، أَجْازَهُ: لِأَنَّ مَعْمُولَهُ ظَرْفٌ، وَالظَّرْفُ يَسْتَعِنُ فِيهِ مَا لَا يُسْعِ فِي غَيْرِهِ.

الثَّانِي: أَنَّ عَامِلَهُ الْأَسْتِقْرَارُ الَّذِي تَعَلَّقُ بِهِ (وَلِيُمْ).

الثَّالِثُ: أَنَّ عَامِلَهُ فِعْلٌ مَحْدُوفٌ، وَالْتَّقْدِيرُ: اذْكُرْ {يَوْمَ تَشَهِّدُ}.

الرَّابِعُ: أَنَّ عَامِلَهُ فَعْلٌ مَحْدُوفٌ، يَدْلِلُ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، كَأَنَّهُ قَبِيلٌ: يُعَدِّبُونَهُ يَوْمًا، أَوْ تَحْوِي ذَلِكَ.

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِعَامِلِ الْمَصْدَرِ الْمَوْصُوفِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَمَنَاتِنَّكَ بِسْخِرٍ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوَى} [طه: ٥٨].

الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ، فِي هَذِهِ الْأِيَّةِ، خَلَافٌ عَرِيضٌ، مُشْبُورٌ. بَدَأَ بِالْإِنْتَاءِ عَنْ {مَوْعِدًا}، أَهُوَ ظَرْفُ زَمَانٍ، أَوْ ظَرْفُ مَكَانٍ، أَوْ مَصْدَرٌ؟ وَهَذِهِ الْمَسَأَلَةُ مَنْبَيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ. إِذْن، فَمَا تَوْعُ {مَكَانًا}، وَمَا تَاصِيَّهُ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ؟ الْحَاصلُ فِي ذَلِكَ خَمْسَةُ أَوْجَهٍ، ذُكْرُ الرَّمْخَشِرِيُّ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى، وَأَجَازَهَا (الْمَخْشِرِيُّ، ١٩٧٢)، وَالْبَاقِيَانَ ذَكَرُهُمْ غَيْرَهُ (بَنِيَّنَتِهِ تَعَالَى: ابْنَ عَادٍ، (بِلا تَارِيخٍ)): الْأُولُّ: أَنَّهُ ظَرْفٌ، تَاصِبُهُ الْمَصْدَرُ: {مَوْعِدًا}. وَسَاعَ دَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ مَوْصُوفًا قَبْلَ الْعَمَلِ بِجُمْلَةِ {لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ}؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ ظَرْفٌ، وَالظَّرْفُ يُغْتَفِرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفِرُ فِي غَيْرِهِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ ظَرْفٌ، عَامِلُهُ فَعْلٌ مُضْمَرٌ، دَلَّ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ {مَكَانًا} الْمَحْدُوفُ. وَتَقْبِيرُ الْمَحْدُوفِ: مَكَانٌ مَوْعِدٌ لَا تُخْلِفُهُ.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ ظَرْفٌ، عَامِلُهُ {اجْعَلْ}. وَهُوَ رَأْيُ أَبِي عَلَيِّ الْفَارِسِيِّ، وَأَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَادٍ، الَّذِي نَقَلَ أَيْضًا عَنْ أَبِي الْبَقَاءِ قَوْلَهُ: "وَلَا يَنْتَصِبُ بِمَوْعِدٍ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ قَدْ وُصِّفَ" (ابْنُ عَادٍ، (بِلا تَارِيخٍ)).

وَلَكِنَّ الَّذِي لِلْعَكْبَرِيِّ، فِي أَثْنَاءِ وُقُوفِهِ عَلَى الْأِيَّةِ، أَنَّ {مَكَانًا} ظَرْفٌ لِلْمَصْدَرِ {مَوْعِدًا}، وَكَأَنَّهُ قَبِيلٌ: مَوْعِدًا فِي مَكَانٍ. وَهَذَا كَلَامُهُ.

قَالَ: "فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا" هُوَ هَاهُنَا مَصْدَرٌ لِقَوْلِهِ: {لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوَى}، أَيْ: فِي مَكَانٍ" (الْعَكْبَرِيُّ، (بِلا تَارِيخٍ)). وَعَلَيْهِ يَبْدُو أَنَّ الْعَكْبَرِيَّ نَاقِضٌ فِي إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ الْمَوْصُوفِ. فَالْمَصْدَرُ هَاهُنَا وَقَعَ مَوْصُوفًا بِجُمْلَةِ {لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ}، وَقَدْ أَجَازَ الْعَكْبَرِيُّ إِعْمَالَهُ، وَالْمَصْدَرُ {عَذَابٌ} فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَيْهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَشَهِّدُ} [النُّور: ٢٣، ٢٤]، لَا يَصْحُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الظَّرْفِ {يَوْمٌ}؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصَفَ" (الْعَكْبَرِيُّ، (بِلا تَارِيخٍ)).

ومهما يكن الأمر، فلما مانع من أن يكون المصدر [مُؤَدِّا] هو العامل في الظرف؛ لأن المعنى عَلَيْهِ، بلا شُهَيْهِ، ولأنه يُغْتَفِرُ في الظرف، وعديله الجار والمجرور ما لا يُغْتَفِرُ في غيرِهما. ولا شك أن في ذلك توسيعةً، وقليلًا من الأخذ بمبدأ التقدير، والحدف، وإحجام ما ليس من النَّصِّ فيه.

عمل المصدر مقدماً على مفعوله:

أصل ابن السراج في هذا السياق، فقال: "وكذلك المصادر التي في معنى: أن تَقْعَلَ، لا يجُوز أن يتقدَّم ما في صلتها عَلَيْها" (ابن السراج، ١٩٨٥). وينظر: ابن عيُش، (بلا تاريخ): لأن المصدر "عِنْدَ العمل مُوَوَّلٌ بِحَرْفِ مَصْدَرِيٍّ مَعَ الفِعلِ، والحرفُ المصَدَرِيُّ مُوَصُّلٌ، ومُعْمُولُ المصَدَرِ في الحقيقة مَعْمُولُ الفِعلِ، الَّذِي هُوَ صِلَةُ الْحَرْفِ، ومُعْمُولُ الصِّلَةِ لَا يَتَقْدَّمُ عَلَى المُوَصُّلِ" (الأسترابادي، (بلا تاريخ)).

وسبق أن أتياناً أن المصدر يَعْمَلُ فِعلَهُ، وفَقَ شُرُوطُ مُعَيَّنةً. ومن هَذِهِ الشُّرُوطِ أَنَّهُ لَا يَصْحُّ، عِنْدَ الْجَمْهُورِ، أَنْ يَتَقْدَّمَ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ؛ لأنَّ صِلَةَ المصَدَرِ لَا تَتَقْدِمُهُ، لِأَنَّهُ عِنْدَ الْعَمَلِ مُوَوَّلٌ بِأَنَّ المصَدَرِيَّةَ وَالْفِعْلِ، وَمُعْمُولُ الصِّلَةِ لَا يَتَقْدَّمُ عَلَى المُوَصُّلِ؛ لِأَنَّهُ كَتَقْدِيمِ جُزْءِ السَّيِّءِ الْمُرْتَبِ الْأَجْزَاءِ عَلَيْهِ، أَوْ لِصَعْفَهِ عَنِ الْعَمَلِ فِيهِ" (اللوسي، ١٤١٥هـ). وبناءً على هَذَا التَّقْعِيدِ، هَذِهِ آياتٌ كَثِيرَةٌ، بدأَتْ كَاهِنَةَ حَرَجَتْ عَلَى هَذَا التَّقْعِيدِ، فَكَانَ لِلنَّحْوِينَ فِيهَا غَيْرُ رَأِيٍّ، وَمِنْ ضِمْنِ هَذِهِ الْأَزْرَاءِ مَا قَصَدَتِ الدِّرَاسَةُ إِلَى بَيَانِهِ، وَالْكَشْفُ عَنْهُ.

مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا} [يونس: ٢]. فَقَدْ ذَكَرَ جَمِيعَهُ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ قَوْلَهُ: {لِلنَّاسِ} يَجُوزُ في بَيَانِ

عَالِمِهِ سِتَّةً أُوْجَهٍ (ينظر: العكري، (بلا تاريخ)، وابن هشام، (١٩٧٢هـ)):

الأول: أَنَّ العَالِمَ فِيهِ الْمَصَدَرُ {عَجَبًا}، وَإِنْ تَأْخُرَ الْعَالِمُ، وَتَقْدَمَ الْمَعْمُولُ؛ لِكَوْنِ هَذَا الْمَعْمُولُ جَارًّا وَمَجْرُورًا؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفِرُ في الظَّرْفِ، وَعَدِيلِهِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَا لَا يُغْتَفِرُ في غيرِهِما.

الثَّانِي: أَنَّ الْعَالِمَ فِيهِ {أَكَانَ} النَّاقِصَةُ، وَهَذَا بَيَانٌ عَلَى رَأِيِّ مِنْ يُجِيزُ التَّعْلِيقِ بِهَا.

الثَّالِثُ: الْعَالِمُ فِيهِ {عَجَبًا}، بَيَانٌ عَلَى أَنَّ {عَجَبًا} مَصَدَرٌ وَاقِعٌ مَوْقِعُ اسْمِ الْفَاعِلِ، أَوْ اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَمَتَى كَانَ الْمَصَدَرُ كَذَلِكَ جَازَ تَقْدِيمِ

مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ.

الرَّابِعُ: الْعَالِمُ فِيهِ مَحْذُوفٌ عَلَى التَّبَيِّنِ، كَاهِنَةُ قَيْلَ: عَجَبًا لَهُمْ، وَالْتَّقْدِيرُ فِي الْآيةِ: أَكَانَ إِيَّاهُنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ عَجَبًا لَهُمْ.

الخَامِسُ: الْعَالِمُ فِيهِ حَالٌ مَحْذُوفَةٌ، كَاهِنَةُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ، فَلَمَّا تَقْدَمَتْ عَلَى صَاحِبِهَا صَارَتْ حَالًا.

السَّادِسُ: أَنَّ {عَجَبًا} بِمَعْنَى عَجِيبٍ، وَتَكُونُ الْلَّامُ زَانِدَةً لِلْتَّقْوِيَّةِ، فَلَا حَاجَةٌ إِلَى التَّعْلِيقِ" (قباوة، ١٩٨١هـ).

وَفِي طَبِّيَّ أَنَّ أَقْرَبَ هَذِهِ الْوُجُوهِ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ، أَعْنِي تَعْلُقَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ؛ لِكَوْنِهِ الْمَصَدَرُ {عَجَبًا}، وَإِنْ تَأْخُرَ، وَتَقْدَمَ مَعْمُولُهُ؛ لِكَوْنِ

هَذَا الْمَعْمُولُ جَارًّا وَمَجْرُورًا؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفِرُ في الظَّرْفِ، وَعَدِيلِهِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَا لَا يُغْتَفِرُ في غيرِهِما.

وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَيَتَوَلَُّونَ عَلَى اللَّهِ الْكَنْبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ} [آل عمران: ٧٥]. فَفي العَالِمِ فِي الظَّرْفِ (عَلَى اللَّهِ خَلَافٌ، حَاصِلُهُ ثَلَاثَةُ أُوْجَهٍ،

ذَكَرُهَا الْحَلِيُّ (الحلبي، ١٩٤٤هـ)، وَالْأَلوَسِيُّ (اللوسي، ١٤١٥هـ)، وَهِيَ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ عَالِمَهُ {الْكَنْبَ}، وَإِنْ كَانَ مَصَدَرًا؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفِرُ في الظَّرْفِ وَعَدِيلِهِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَا لَا يُغْتَفِرُ في غيرِهِما.

الثَّانِي: أَنَّ عَالِمَهُ الْفِعْلُ الْمُتَقْدِمُ؛ {يَقُولُونَ}، وَالْمَرَادُ بِهِ يَقُولُونَ.

الثَّالِثُ: أَنَّ عَالِمَهُ حَالٌ مَحْذُوفَةٌ مِنَ الْكَلِبِ، مَقْدَمَةٌ عَلَيْهِ، فَهُوَ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ، فَلَمَّا تَقْدَمَتْ عَلَى المُوَصُوفِ صَارَتْ حَالًا.

وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيُ} [الصَّافات: ١٠٢]. فَفي العَالِمِ فِي الظَّرْفِ {معَهُ} خَمْسَةُ أُوْجَهٍ؛ ذَكَرُهَا جَمِيعَهَا

الْأَلوَسِيُّ (اللوسي، ١٤١٥هـ)، وَذَكَرَ الْثَلَاثَةَ الْأَوَّلُ الرَّمْخَشِريُّ (الرمخشري، ١٩٧٢هـ)، وَأَكْتَفَ بِذِكْرِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَحْدَهُ أَبْنُ عَاشُورِ

(ابن عاشور، (بلا تاريخ)):

الْأَوَّلُ: عَالِمُهُ الْمَصَدَرُ؛ {السَّعْيُ}، وَإِنْ تَقْدَمَتِ الصِّلَةُ عَلَى المُوَصُوفِ؛ لِأَنَّ الْمُقَدَّمَ ظَرْفٌ، وَقَدْ اسْتَهِنَرَ أَنَّهُ يُغْتَفِرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفِرُ في غيرِهِ. وَهُوَ

مَدْهُبُ الرَّضِيِّ، إِذْ قَالَ: "وَأَنَا لَا أَرِي مَنْعًا مِنْ تَقْدِيمِ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ شَهِيْهُ ... وَتَقْدِيرُ الْفِعْلِ فِي مِثْلِهِ تَكْفُ، وَلَيْسَ كُلُّ

مُوَوَّلٍ بِسَيِّئِ حَكْمٍ حُكْمٌ مَا أُولَئِكَ بِهِ، فَلَا مَنْعٌ مِنْ تَأْوِيلِهِ بِالْحَرْفِ الْمَصَدَرِيِّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، مَعَ أَنَّهُ لَا يُلْزِمُهُ أَحْكَامَهُ" (الأسترابادي، (بلا

تاريخ)).

وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأَلوَسِيِّ أَيْضًا مُعْتَجِلًا بِثَلَاثَ حُجَّ: الْأَوَّلُ أَنَّ الْمَعْمُولَ الْمُقَدَّمَ ظَرْفٌ، وَيُغْتَفِرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُغْتَفِرُ في غيرِهِ.

وَالثَّانِيَةُ أَنَّ امْتِنَاعَ أَنْ يَتَقْدِيمَ مَعْمُولُ الْمَصَدَرِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُوَوَّلٌ بِأَنَّ المصَدَرِيَّةَ، وَالْفِعْلِ، وَمُعْمُولُ الصِّلَةِ لَا يَتَقْدِيمُ عَلَى المُوَصُوفِ؛ إِنَّمَا

يَكُونُ، لَوْ سَلِمَ بِذَلِكَ، فِي الْمَصَدَرِ الْمُنْكَرِ، وَهَذَا مَصَدَرٌ مُعْرَفٌ بِـ"ال". وَالثَّالِثَةُ أَنَّ الْمَصَدَرَ، وَإِنْ كَانَ مُوَوَّلًا بِأَنَّ المصَدَرِيَّةَ، وَالْفِعْلِ،

وَمُعْمُولُ الصِّلَةِ لَا يَتَقْدِيمُ عَلَى المُوَصُوفِ، فَلَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ بِمُطْلَقٍ؛ فَلَيْسَ كُلُّ مَا أُولَئِكَ بِسَيِّئِ حَكْمٍ حُكْمٌ مَا أُولَئِكَ بِهِ.

الثاني: العامل فيه الفعل (يَلْعُنُ)، ورَدٌ لا يقتضي إلهامًا بلوغه معاً حد السفي.

الثالث: العامل فيه محدود للتبين، وكانته لما قال: فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ، أي: الحد الذي يقدر فيه على السعي، قيل: مع من؟ فقال: مع أبيه. وأختاره الرمخشري، ورد ما قبله.

الرابع: عامله مخنوف، وقع حالاً من (السعى)، كانه قيل: فَلَمَّا بَلَغَ السَّعْيَ حَالَ كُونَ ذَلِكَ السَّعْيَ كائناً معاً.

الخامس: عامله محدود، وقع حالاً من فاعل (يَلْعُنُ).

ومعها قوله تعالى: (وَلَا تَأْخُذُكُم بِمَا رَأَفْتُمُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلِيَسْتَهِنَ عَدَاهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ) [النور: ٢٤]. ففي العامل في الجار والمجرور (بما أزمعه أوجهه)، ذكرها العكربى (العكربى، بلا تاريخ)، وأجازها إلا الأول؛ لأنَّ معمول الصلة لا يتقدم عليها، والأول هو مذهب الرضا (الأستراباذى، بلا تاريخ)، كما ذكرها الألوسي (اللوسى، ١٤١٥هـ)، وأختار الأول منها، لأنَّ المعمول ظرف، ويتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره. وهذه الأوجه هي:

الأول: أنَّ عامله المصدر (رأفة)، وإن تقدَّم عليه؛ لأنَّ "يتسع في الجار والمجرور ما لا يتسع في غيره".

الثاني: أنَّ عامله محدود على سبيل البيان، كانه قيل: أي أعني بهما.

الثالث: أنَّ عامله فعل محدود، ذلِك عليه المصدر (رأفة)، والتقدير: ولا تراها بهما.

الرابع: أنَّ عامله (تأخذكم)، والباء في (بما) للسببية، والتقدير: ولا تأخذكم سببيهما.

ومعها له وشيخه بمسائل هذه المباحثة من حيث تقديم المعمول على العامل، وإن لم يكن العامل مصدرًا، تقديم الظرف على عامله المعنوي. والعامل المعنوي في عزف التخيين ضعيف (بنظر: الأنبارى، بلا تاريخ): ولضعفه يمتنع أن يتقدَّم عليه معموله، لكنَّ ذلك سُوء إذا كان عامله ظرفًا، على مبنًى: يغترف في الظرف ما لا يغترف في غيره. قال ابن السراج في باب التقديم والتالي: "التالي عشر: إذا كان العامل معنى الفعل، ولم يلك فعلًا، لا يجوز أن يقدَّم ما عمل فيه عليه، إلا أن يكون ظرفاً" (ابن السراج، ١٩٨٥).

ويبدو هذا المعنى في ظاهر قوله تعالى: (وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي يَبْيَكُ وَبَيْتَهُ عَدَاوَةً كَانَهُ وَلِيُّ حَمِيمٍ) [الحِسَلَات: ٣٤]. فقد ذكر العكربى أنَّ (إذا) ظرف للمفاجأة (وقيل: إنها حرف، وعليه فلا إشكال فيها). بنظر: (الحلبي، ١٩٩٤)، وفي ناصيتها وجهان:

الأول: أنَّ ناصيتها العامل المعنوي، وهو معنى التشبُّه، وجاز تقديمها على عاملها؛ لأنَّ العامل معنوي، والظرف يتقدَّم على العامل المعنوي. وعلى هذا الوجه يكون الذي مبنيًّا، وخبره جملة (كانه ولي حميم) (العكربى، بلا تاريخ). وسوء بعضهم تقدَّم إذا على عاملها، يأبهها ظرف، والظرف يغترف فيه ما لا يغترف في غيره (الدرويش، بلا تاريخ).

الثاني: أنَّ ناصيتها الاستقرار المخنوف، وهو خبر مقدم، للمبنيًّا (الذي)، وجملة (كانه ولي حميم) حال من الذي يصلته، والتقدير: في الخضراء المعادي مُشيًّا أولى الحميم.

عمل المصدر مفصولاً عن معموله بالاجنبي:

أنت ابن السراج أنه لا يفرق بين العامل، والمعمول فيه بما ليس للعامل فيه سبب، وهو غريب عنه، وعده من ذلك جماعة المؤصلات، ومعها المصدر (ابن السراج، ١٩٨٥)، وبناء على ذلك لا يجوز: "أعجبني ضررك اليوم أمس زيداً، على أنَّ أمس ظرف لعجبني؛ لأنَّ الفصل بين بعض الصلة وبعضها، لا يجوز" (الأستراباذى، بلا تاريخ).

ويتَّصل بمعنى التقييد السايب قولُه تعالى: إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادِونَ لَكُنَّ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتُكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعُونَ إِلَى الإِيمَانِ فَتَكُفُّرُونَ) [غافر: ١]، وأنَّ هذا المعنى مبنيًّا على تعيين العامل في الظرف (إذ). وفي تعبينه أوجه:

الأول: أنَّه متصوب بال المصدر الأول (لقت). وهو رأي للرمخشري. قال: (إِذْ تُدْعُونَ) متصوب بالمثبت الأول. والمعنى: أنَّه يقال لهم يوم القيمة: كان الله يمْكُتُ أنفسكم الamarah بالسوء، والكفر حين كان الآباء يدعونكم إلى الإيمان، فتباين قبوله، وتختارون عليه الكفر، أشد مما تمْكُتونه اليوم، وأنتم في النار إذا أُوغْطُتُمُوهُنَّ) (الرمخشري، ١٩٧٢).

وهذا الوجه مشكل لدى جمهور التخيين: لأنَّ المصدر فعل عن معموله بأجنبى، وهو الخبر: (أكبَرُ). وهو وجده مغترف عند جماعة من التخيين، وإن وقع الفصل، لكون المعمول ظرفًا، والظرف يغترف فيه ما لا يغترف في غيره (بنظر: الدرويش، بلا تاريخ)، غير مغترف عند مانع الفصل، ومعهم العكربى (العكربى، بلا تاريخ)، وأبو حيَان، الذي قسَّا في زده على الرمخشري، بعد أن نقل كلامه، بقوله: "وَأَخْطَأَ فِي قَوْلِهِ: (إِذْ تُدْعُونَ) مَتْصُوبٌ بِالْمَثْبُتِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمَثْبُتَ مَصْدُرٌ، وَمَعْمُولُهُ مِنْ صَلَبِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ، إِلَّا بَعْدَ اسْتِيقَائِهِ صَلَبَهُ، وَقَدْ أَخْبَرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: (أَكْبَرُ مِنْ مَقْتُكُمْ أَنْفُسَكُمْ)، وَهَذَا مِنْ طَوَاهِرِ عِلْمِ التَّحْوِى، الَّتِي لَا تَكَادُ تَخْفَى عَلَى الْمُبْتَدِئِينَ، فَضْلًا عَمَّنْ تَدَعُى الْعَجَمُ أَنَّهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ شِيْخُ الْعَرَبِ، وَالْعَجَمِ" (أبو حيَان، بلا تاريخ)).

وَدَافِعُ الْحَلَّيُ (الحلبي، ١٩٩٤) عن أَبِي القاسم الرَّمَخْشَريِّ، وَرَدَ قَوْلُ أَبِي حَيَّانَ، بِمَا يُشَعِّرُ أَنَّ يَتَّمَّ أَبَا حَيَّانَ بِأَنَّهُ يَجْهَلُ التَّأْوِيلَ. قَالَ: "فَلَتُ: مِثْلُ هَذَا لَا يَحْفَظُ عَلَى أَبِي القَاسِمِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى نَاصِبِهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ ذَلِكَ، فَهُوَ مَذَهَبٌ كُوْفَيْ قَالَ بِهِ: أَوْ لِئَنَّ الظَّرْفَ يُسَعِ فِيهِ مَا لَا يُسَعُ فِي غَيْرِهِ. وَأَيُّ عَمُوضٍ فِي هَذَا حَتَّى يُنْجِي عَلَيْهِ هَذَا الْإِنْخَاءَ؟"

الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمُرٍ يَدْلِي عَلَيْهِ هَذَا الطَّاَهُرُ، وَالتَّقْدِيرُ: مَقْتُكُمْ {إِذْ تُدْعُونَ}، أَوِ التَّقْدِيرُ: اذْكُرُوا {إِذْ تُدْعُونَ}.
الثَّالِثُ: مَنْصُوبٌ بِالْمَصْدَرِ الثَّانِي {مَقْتُكُمْ} وَهَذَا مَرْدُودٌ؛ لِئَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَيْهِ: "إِلَّاهُمْ لَمْ يَمْكُتُوا أَنفُسَهُمْ وَقْتُ دُعَائِهِمْ إِلَى الْإِيمَانِ، إِنَّمَا مَكْتُوْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ" (العكْبَري، بلا تاريخ).

وَمِثْلُ الْآيَةِ السَّابِقَةِ، مَمَّا وَقَعَ فِيهِ فَصْلٌ بِالْأَجْنَبِيِّ بَيْنَ الظَّرْفِ، وَمَعْمُولِهِ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ، قَوْلُهُ تَعَالَى: {تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مَنْ كُلِّ أَمْرٍ * سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ} [القدر: ٤، ٥]. فِي مُتَعَلِّقِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ {حَتَّى مَطْلَعِ} تَلَاثَةُ أُوجُهٍ. ذَكَرَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي الْعُكْبَرِيُّ (العكْبَري)، وَذَكَرَ التَّالِثُ الدَّرْوِيشُ (الدرْوِيش)، (بلا تاريخ):

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ[سَلَامٌ]، بِنَاءً عَلَى أَنَّ {سَلَامٌ} يَمْعَنِي مُسْلِمَةً، وَأَنَّهَا خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ{هِيَ} مُبْتَدَأٌ مُؤْخَرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: الْمَلَائِكَةُ مُسْلِمَةٌ إِلَى مَطْلَعِ الْفَجْرِ. وَوَفَقَ هَذَا التَّأْوِيلُ يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ مَفْصُولاً عَنْ مَعْمُولِهِ بِالْأَجْنَبِيِّ؛ الْمُبْتَدَأُ {هِيَ}. وَهَذَا إِشْكَالٌ مَذْفُوعٌ بِأَنَّ مَعْمُولَ الْمَضْمُرِ ظَرْفٌ، وَيُغْتَفِرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُغْتَفِرُ فِي غَيْرِهِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ[تَنَزَّلُ].

الثَّالِثُ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ مَحْدُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: يَسْتَمِرُونَ عَلَى النَّسْلِيمِ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ.
وَمِنْ أَفْرَادِ هَذِهِ الْمُبَاخَثَةِ، مَمَّا وَقَعَ فِيهِ فَصْلٌ بِالْأَجْنَبِيِّ بَيْنَ الظَّرْفِ وَمَعْمُولِهِ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ، قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقَوْنَ * أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ} [البقرة: ١٨٣، ١٨٤].

فَقَدْ وَرَدَ عُلَمَاءُ الْعُقُودَ عَلَى تَعْيِنِ نَاصِبٍ (أَيَّامًا)، فَأَبَيَا الْأَبْنَارِيُّ (الأَبْنَارِي، ١٩٨٠). أَنَّهُ يُحْتَمِلُ فِي هَذَا التَّاصِبِ تَلَاثَةُ أُوجُهٍ:
الْأَوَّلُ: أَنَّ نَاصِبَهُ الْمَصْدَرُ {الصَّيَامُ}، وَرَدَهُ الْأَبْنَارِيُّ لِمَا يُؤْدِي إِلَيْهِ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمَوْصُولِ وَصَلَبِهِ بِالْأَجْنَبِيِّ، وَهُوَ قَوْلُهُ: {كَمَا كُتِبَ}. وَهَذَا الْوَجْهُ مَشْرُوطٌ بِجَعْلِ الْكَافِ فِي {كَمَا} فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الصَّيَامِ، وَالتَّقْدِيرُ: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّيَامُ مُشْهَداً لِلَّذِي كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، أَوْ تُجْعَلُ الْكَافُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ صِفَةً لِمَصْدَرٍ مَحْدُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّيَامُ كِتَابَهُ كَمَا كُتِبَ. لَكِنَّ هَذَا الْوَجْهَ جُوْزٌ؛ لِكَوْنِ مَعْمُولَ الْمَصْدَرِ ظَرْفًا، وَالظَّرْفُ يُغْتَفِرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفِرُ فِي غَيْرِهِ (الْخَفَاجِي)، (بلا تاريخ).

الثَّانِي: أَنَّ نَاصِبَهُ الْمَصْدَرُ {الصَّيَامُ}، وَهَذَا أَيْضًا مَشْرُوطٌ بِجَعْلِ {كَمَا} فِي مَوْضِعِ رُفعٍ صِفَةً لِلصَّيَامِ؛ لِئَنَّ الصَّيَامَ عَامٌ، لَمْ يَأْتِ بِنَائِبِهِ إِلَّا فِيمَا بَعْدُ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ {أَيَّاماً} دَاخِلًا فِي صِلَةِ الْمَصْدَرِ، فَيَصِحُّ الْوَجْهُ. وَقَدْ مَنَعَ الْعُكْبَرِيُّ هَذَا الْوَجْهَ؛ لِكَوْنِ الْمَصْدَرِ قَدْ وُصَّفَ، أَقُولُ: هُوَ جَائزٌ عَلَى مَبْدَأِ الْأَغْنَافِ.

الثَّالِثُ: أَنَّ نَاصِبَهُ فِعْلٌ مَضْمُرٌ، دَلَّ عَلَيْهِ {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّيَامُ}، وَالتَّقْدِيرُ: صُومُوا {أَيَّاماً}. وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ {أَيَّاماً} ظَرْفًا؛ لِئَنَّ الظَّرْفَ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى. وَاخْتَارَهُ الرَّضِيُّ (الْأَسْتَرَبَادِيُّ)، (بلا تاريخ).
وَأَضَافَ الْعُكْبَرِيُّ فِي الْمَسَالَةِ وَجْهَيْهِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ نَاصِبَهُ مَصْدَرٌ {كُتِبَ} الْأَوَّلِ، مَحْدُوفًا، وَإِنْ كَانَتِ الْكَافُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ صِفَةٍ لِهَذَا الْمَصْدَرِ الْمَحْدُوفِ، وَالتَّقْدِيرُ: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّيَامُ كِتَابَهُ كَمَا كُتِبَ {أَيَّاماً}. وَقَدْ مَنَعَ الْعُكْبَرِيُّ هَذَا الْوَجْهَ؛ لِئَنَّ الْمَصْدَرَ وُصَّفَ، إِذَا وُصَّفَ، لَا يَعْمَلُ. أَقُولُ: وَهَذَا الْوَجْهُ جَائزٌ؛ لِكَوْنِ مَعْمُولَ الْمَصْدَرِ ظَرْفًا، وَالظَّرْفُ يُغْتَفِرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفِرُ فِي غَيْرِهِ، كَمَا جُوْزَ الْوَجْهُ الْأَوَّلِ.

الثَّانِي: الْفِعْلُ {كُتِبَ}: لِئَنَّ الصَّيَامَ مَرْفُوعٌ بِهِ، وَ{كَمَا} كُتِبَ: إِمَّا مَصْدَرٌ لِ{كُتِبَ}، وَإِمَّا نَعْتٌ لِلصَّيَامِ، وَكِلَاهُمَا لَا يَمْنَعُ عَمَلَ الْفِعْلِ {كُتِبَ}، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ، يَكُونُ {أَيَّاماً} ظَرْفًا، أَوْ مَفْعُولاً بِهِ عَلَى السَّعْدَةِ، وَكَوْنُهُ مَفْعُولاً بِهِ قَوْلُ الْأَخْفَشِ، إِذَا رَأَى أَنَّ الْمَعْنَى: "كُتِبَ الصَّيَامُ {أَيَّاماً} لِأَنَّكَ شَعَلْتَ الْفِعْلَ بِالصَّيَامِ، حَتَّى صَارَ هُوَ يَتَّمَمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَصَارَتِ الْأَيَّامُ كَانَتْ قَدْ ذَكَرْتَ مَنْ فَعَلَ هَيَا" (الْأَخْفَش، ١٩٨٠)).

وَإِنَّهُ عَلَى السَّابِقِ تَحَصَّلُ فِي نَاصِبٍ {أَيَّاماً} احْتِمَالٌ خَمْسَةُ أَوْجَهٌ، رُدَّ بِعَضُهَا، وَقُبِلَ بِعَضُهَا الْأُخْرَ. وَأَرَى أَنَّ أَفْرَاهَا أَنَّ نَاصِبَهُ الْمَصْدَرُ {الصَّيَامُ}؛ لِئَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَإِنْ خَرَجَ عَلَى الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، لِمَا يُلَرُّ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ، وَلَيَّهُ يُغْتَفِرُ فِي الظَّرْفِ مَا لَا يُغْتَفِرُ فِي غَيْرِهِ، وَفِي جَوازِهِ لَدَيِ الرَّضِيِّ (الْأَسْتَرَبَادِيُّ)، (بلا تاريخ)، سَنَدُ لَنَا أَيْضًا.

وَالآيَةُ الْكَرِيمَةُ الْأَتِيَّةُ، تَنَصِّلُ بِمَعْنَى الْمُبَاخَثَةِ السَّابِقَةِ، أَعْنَى: يَتَقْدِيمَ مَعْمُولَ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ، وَتَنَصِّلُ بِمَعْنَى هَذِهِ الْمُبَاخَثَةِ أَعْنَى: عَمَلَ الْمَصْدَرِ مَفْصُولاً عَنْ مَعْمُولِهِ بِالْأَجْنَبِيِّ. وَأَيَّامًا يَكُنُ الْأَمْرُ، فَيُقِيِّدُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقْرٌ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينِ} [البقرة: ٣٦]، وَ[الْأَعْرَافُ: ٢٤]، إِشْكَالًا: يَتَنَصِّلُ الْأَوَّلُ بِتَعْيِنِ الْعَالِمِ فِي قَوْلِهِ: {فِي الْأَرْضِ}، وَالثَّانِي بِتَعْيِنِ الْعَالِمِ فِي قَوْلِهِ: {إِلَى حِينِ}.

فَأَبَيَا أَبُو حَيَّانَ (أَبُو حَيَّانَ، بلا تاريخ) أَنَّ {مُسْتَقْرٌ} مُبْتَدَأٌ، وَ{كَمْ} هُوَ الْحَبْرُ، وَأَنَّ {فِي الْأَرْضِ} مُتَعَلِّقٌ بِالْحَبْرِ، وَحَقِيقَتُهُ أَنَّهُ مَعْمُولُ لِلْعَالِمِ فِي الْحَبْرِ {كَمْ}، وَأَبَيَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ {فِي الْأَرْضِ} بِ{مُسْتَقْرٌ}، سَوَاءً أَكَانَ اسْمَ مَكَانٍ، أَمْ مَصْدَرًا بِمَعْنَى: اسْتِقْرَازٌ:

والعلة في عدم جواز ذلك أنَّ اسم المكان لا يعمُل، ولأنَّ المصدر المؤصل لا يجُوز بعضاً هم تقدِيم معموله عليه، ثمَّ أَنَّه لا يجُوز أن يكُون {في الأرض} خبراً، وإنَّ الكلمة متعلقة بـ{مستقرٌ}؛ للعلة المذكورة. ولكنَّ بعضَهم جاز ذلك؛ لأنَّ المعمول جاز ومحرور، والجاري والمجرور يغتَفر فيما لا يغتَفر في غيرهما.

وأمَّا الإشكال الثاني، ففي تعين متعلق قوله: {إلى حين}، وذلك: لأنَّ كلاً من المصادر: {مستقرٌ}، وـ{متاخٌ} يقتضي أنَّ يتَعلَّق به. أمَّا تعلُّقه بـ{متاخٍ}، فسائِعٌ على تقدِيرِين: أنَّ يتَعلَّق بمخدُوف صفة له، أيٌّ ومتاخٌ كائنٌ، أوَّ مُتَّدٌ إلى حين، أوَّ يتَعلَّق بـ{متاخٍ} نفسه، أيٌّ واستمتاخ إلى حين، وأمَّا أنَّ يتَعلَّق بـ{مستقرٌ}، فذلك ممتنعٌ من حيث الصناعة التحويَّة؛ لأنَّه يلزِم من ذلك الفصل بين المصدر ومعموله بالمعطوف، وال المصدر مؤصل، فلا يفصِّل بينه وبين معموله، ولكنَّ يُمْكِن إجازة ذلك؛ لأنَّ المعمول جاز ومحرور، ويغتَفر في الجاري والمجرور ما لا يغتَفر في غيرهما.

وأمَّا تعلُّق {إلى حين} بـكلِّ مئِمَّا، فمِنْ جهة المغنى سائِعٌ؛ لأنَّ كلَّها يقتضيه، وأمَّا من جهة العريبة، وصناعة النحو، فـثمَّ وجهاً: الأوَّل يمثُّل ذلك؛ لأنَّ تعلُّقه بالأول يُؤدي إلى الفصل بين المصدر، ومعموله بالمعطوف، وال مصدر مؤصل، فلا يفصل بينه وبينه، وأمَّا الوجهُ الثاني، فيُسَوِّع ذلك التعلُّق عملاً بـمذهب الكوفيَّين، الذين يرون أنَّ المصدر إذا نُون، أوَّ دخلَت عليه الألفُ واللام، تحفَّقت لـه الاسمية، وزال عنَّه تقدِيرُ الفعل، فانقطع عنَّه تقدِيرُ الفعل، فـفوقَ هذا لا يبُعد تعلُّق {إلى حين} بـكلِّ مئِمَّا، وبخاصةً أنه يغتَفر في الجاري والمجرور ما لا يغتَفر في غيرهما.

خامساً: عمل الصِّفَةِ المُشَهَّدةِ مُوصوَفةً:

تعمل الصِّفَةُ المُشَهَّدةُ عملَ اسْمِ الْفَاعِلِ، عَيْرَ أَنَّهَا أَصْبَعَ مِنْهُ في الْعَمَلِ، وَيُشَرِّطُ فِي عَمَلِهَا أَلَا يُوصَفَ؛ لأنَّ الْوَصْفَ يُصْبِعَ شَهِيمًا بـالْفِعْلِ. وَلِكِنَّ ثَمَّ نُصُوصُ قُرْآنِيَّةً كَرِيمَةً وَقَعَتْ فِيهَا الصِّفَةُ المُشَهَّدةُ مُوصوَفةً عَامِلَةً، عِنْدَ بَعْضِهِمْ، فِي الظَّرْفِ، حِلَافَ مُذَهِّبٍ جُمُهُورَ النَّحْوَيْنِ الَّذِينَ يُمْتَعِنُونَ عَمَلَهَا مُوصوَفةً فِي الظَّرْفِ، وَفِي غَيْرِهِ.

فمن ذلك اختلاف أهل العريبة في العامل في الظرف [إذ] من قوله تعالى: {ذرئْتَ بعضاً من بعضٍ والله سميع عليم} * إذ قالَت امرأةٌ عمرانَ ربِّي إني ندرتُ لكَ مَا في بطني محرزاً فتقتلنِي إينَكَ أنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ [آل عمران: ٣٤. ٣٥]. وقد تَحَصَّلَ لي مِنْ أقوالِ العلماءِ خمسةً أوجَهٍ في عاملِه (ينظر: العكري، بلا تاريخ، ٢٥٣/١)، والحلبي، (١٩٩٤):

الأول: أنَّ تاصبَهُ (سمِيع)، والتَّقْدِيرُ: والله سميِعٌ عَلِيِّمٌ حين قالَتْ. وهو رأيُ الأنباريِّ (الأنباري، ١٩٨٠). وهذا الرأيُ مزدوجٌ عند جمهُور النَّحْوَيْنِ لأنَّ (سمِيع) وصفٌ مُوصوَفٌ، واعتَدَرَ الحَلِيُّ لهذا الرأي، وسَوَّغَهُ؛ لأنَّ عاملَهُ ظرفٌ، فـلَا مانعٌ منْ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ؛ لأنَّه يغتَفرُ في الظرف، وعَيْلِهِ مَا لا يغتَفرُ في غيره (الحلبي، ١٩٩٤).

الثاني: أنَّ تاصبَهُ (عَلِيِّم). قال العكريُّ: وَقِيلَ هُوَ ظَرْفٌ لِعَلِيِّمٍ (العكري، بلا تاريخ).
الثالث: أنَّ عاملَهُ فعلٌ مُحدُوفٌ، تقدِيرُه اذْكُر، فيُكُونُ {إذْ} مفعولاً بـه، لا ظرفًا، والتَّقْدِيرُ اذْكُر يا مُحَمَّدٌ وَقَتَ قَوْلَ امْرَأَةِ عِمْرَانَ: كَيْتَ وَكَيْتَ. وهو قولُ الأَخْفَشِيِّ والمُبَرِّدِ (الزجاج، ١٩٩٤). وينظر: النحاس، (١٩٨٧)).
الرابع: أنَّ تاصبَهُ معنى الاصطِفاءِ، أيٌّ: باصطفَى المُقدَّرةَ مع آلِ عِمْرَانَ، في الآية المُتَقدِّمةِ. وهذا قولُ الرَّجَاجِ. قالَ بعْدَ أَنْ أَنْبَأَ بِرَأْيِي أَيِّ عَيْنِيَّةً، وَالْأَخْفَشِيَّ، وَالْمُبَرِّدِ: "الْمَعْنَى عَنِيَّةٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ، غَيْرَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذِهِ الْجَمَاعَةُ، وَإِنَّما الْعَالِمُ فِي [إذْ] قَالَتْ مَعْنَى الاصطِفاءِ، الْمَعْنَى: وَاللهُ أَعْلَمُ، وَاصْطَفَى آلَ عِمْرَانَ [إذْ] قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ربِّي إني ندرتُ لكَ مَا في بطني محرزاً" (الزجاج، ١٩٩٤). وتبَعَهُ العكريُّ (العكري، بلا تاريخ)).

والذِّي دَفَعَ الرَّجَاجَ إِلَى أَنْ يُقَيِّرَ الْعَالِمَ فِعْلًا مُحدُوفًا، مَذْلُولًا عَلَيْهِ [اصْطَفَى]، المُفُوظُ بـه، فِي الآيةِ المُتَقدِّمةِ: {إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ} [آل عمران: ٣٣]: لِنَلَا يَكُونُ مِنْ عَاطِفٍ مُفَرِّي عَلَى مُفْرِي، فَلَوْ جَعَلَ مِنْ عَاطِفٍ الْمُفَرِّدَاتِ، لَلَّزِمَ أَنْ يَكُونَ وَقْتُ اصْطِفاءِ آدَمَ هُوَ وَقْتُ قَوْلِ امْرَأَةِ عِمْرَانَ: كَيْتَ وَكَيْتَ، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ لِتَغَيِّرِ زَمَنِي الاصطِفاءِ (الحلبي، ١٩٩٤)); لـذَلِكَ قَدَرَ عَالِمًا غَيْرَهُدا المُفُوظُ بـه.

الخامسُ: أَنَّ [إذْ] زَائِدٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَيِّ عَيْنِيَّةً، إذْ قالَ: "وَمَعْنَاهُ: قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ" (أبو عبيدة، بلا تاريخ)). وَلِللهِ دُرُّ الرَّجَاجِ كَيْفَ رَدَ عَلَى أَيِّ عَيْنِيَّةً، إذْ قالَ: "وَلَمْ يَصْنَعْ أَبُو عَيْنِيَّةً فِي هَذَا شَيْئًا. قَالَ جَمِيعُ النَّحْوَيْنِ: إِنَّ [إذْ] يَدْلُلُ عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْوَقْتِ، فَكَيْفَ يَكُونُ الدَّلِيلُ عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْوَقْتِ لَغُوا، وَهِيَ اسْمٌ مَعَ مَا بَعْدَهَا" (الزجاج، ١٩٩٤)). وَغَلَطَهُ أَيْضًا الحَلِيُّ بِقَوْلِهِ: "وَهَذَا عِنْدَ النَّحْوَيْنِ غَلَطٌ، وَكَانَ أَبُو عَيْنِيَّةً يُضَعِّفُ فِي النَّحْوِ".

ومن أفراد هذه المباحثة تعين العامل في [إبراهيم]، من قوله تعالى: (قد كأنت لكم أسوة حسنة في إبراهيم) [المتحنة: ٤]. فقدم ذكر العكبي (العكبي، بلا تاريخ) أن في العامل فيه خمسة أوجه، مدعى الأول منها، ورددها الحلي (الحلي، ١٩٩٤)، موجزاً ما مدعى العكبي.

الأول: أن عامله {أسوة}. قال العكبي: "ولما يجوز أن يتبعق [بأسوة]: لأنها قد وصفت، ورداً علينا الحلي، وهو ما أرأه، فقال: "وهذا لا يبالى به؛ لأنني يغتفر في الظرف ما لا يغتفر في غيره".

الثاني: أن عامله صفة ثانية، مخدوفة [بأسوة].

الثالث: أنه متعلق بـ[حسنة]، تعلق الظرف بالعامل.

الرابع: أن عامله حال مخدوفة من الضمير المستكين في [حسنة].

الخامس: أن يكون ناصبه حبر كان المخدوف، ويكون [لهم] بيبينا.

وأنا لا أرى مانعاً من أن تعمل الصفة المشهدة في الظرف، فذلك أفل تكلفاً من تقدير مخدوفي، كما أن الصفة، وإن وصفت، ما زالت رائحة الفعل فيها، والظرف يكتبه مثل هذه الرائحة، بل يكتفي الوهم؛ ليعمل فيه. وقد قال أبو علي لابن جعفر، رحمة الله له: "الظرف يعمل فيه الوهم، مثلاً" (ابن جعفر، ١٩٦٢).

سادساً: حذف الظرف، وبقاء عامله:

المسألة خلافية بين النحو، ويمثلها قوله تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ شَيْئًا} [آل عمران: ٤٨]. وهي تنص مشكل لدى النحو، ويمثل هذا الإشكال في أن فيها حذفاً. فما المخدوف منها؟ فهو حرف الجر، ومجروره عائد الظرف، أو عائد الظرف وحده، أو حرف الجر وحده؟

لقد قيل ذلك كله. وقد فصل هذا الإشكال القراء، ثم أتي به بعد على أنباء مختلفة. رأى القراء، إذ وقف على الآية، أن المخدوف الجار والمجرور دفعه واجده، وأن المعنى: واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً [آل عمران: ٤٨]. وهي تنص مشكلة في الآية ذكرهما مرة بالباء وحدها، ومرة بالصفة (المراد بالصفة في اصطلاح الكوفيين حرف الجر. ينظر: الجبالي، ١٩٨٣)، فيجدر ذلك، كقولك: لا تجزي نفس عن نفس شيئاً، وتضمر الصفة، ثم تطربها، فتقول: لا تجزي فيه نفس شيئاً (القراء، ١٩٨٠)).

ونقل القراء عن شيخه الكسائي أن المخدوف هو العائد فقط، وأن المعنى: واتقوا يوماً لا تجزيه نفس عن نفس شيئاً؛ لأن الكسائي كان لا يجير حذف الظرف، ويخلع ذلك، فلا يجير أن تقول: هذا رجل قصدت، ولا رأيت رجلاً أراغب، وأنت تريدين: قصدت إليه، وأراغب فيه، إذ لو جاز ذلك، جاز: الذي تكلمت زيد، وأنت تريدين: الذي تكلمت فيه. وهو يذهب بهذا إلى أن الباء ليس ظرفاً، بل هي مفعول به. قال الأخفش في هذا المذهب: "وقال قوم: إنما أضمر الباء، أراد: لا تجزيه، وجعل هذه الباء اسماً لليوم مفعولاً، كما تقول: رأيت رجلاً يحب زيد، تريدين: يحبه زيد" (الأخفش، ١٩٨١). ومذهب الكسائي هذا قيله الرضي، إذ قال: "قد يتواتع في الظرف المتصريف، فيجعل مفعولاً به، فحيث يسوع أن يضمر، مستعيناً عن لفظ" (في، كقولك: يوم الجمعة صفتة) (الأسترابادي، بلا تاريخ).

ونقل القراء عن أهل البصرة أن المخدوف، في الآية، حرف الجر، ثم حذف العائد بعد وصول الفعل إليه، وأن المعنى: واتقوا يوماً لا تجزيه نفس عن نفس شيئاً. ولكن الذي في الكتاب ليس عليه (سيبوه، ١٩٧٧)، وفي معاني القرآن للأخفش، (الأخفش، ١٩٨١). وذكر ابن جعفر في الخصائص (بلا تاريخ) أن الأخفش "ذهب إلى أنه حذف حرف الجر، فصار: تجزيه، ثم حذف الضمير، فصار: تجزي". والذي في معاني القرآن للأخفش (١٩٨١)، أن هذا مذهب قوم، لم يسمهم): في الآية، أن المضمر (فيه)، أي حرف الجر ومجروره، فيكون المذهب واحداً عند ثلاثة.

وهذا كلام القراء في الآية: "وقوله: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا}: فإنه قد يعود على اليوم، والليلة ذكرهما مرة بالباء وحدها، ومرة بالصفة، فيجوز ذلك. كقولك: لا تجزي نفس عن نفس شيئاً، وتضمر الصفة، ثم تطربها، فتقول: لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئاً. وكان الكسائي لا يجير إضمار الصفة في الصنایع، ويقول: لو أجرت إضمار الصفة، هاهنا، لأجرت: أنت الذي تكلمت. وأنت أريد: الذي تكلمت فيه. وقال غيره من أهل البصرة: لا تجير الباء، ولا تكون، وإنما يضمر في مثل هذا الموضع الصفة" (القراء، ١٩٨٠)).

وأياماً يكن الأمر، قال الذي يتبع الإنباء إليه، هو مقصid هذه المباحثة، ضمن مقصid الدراسة عامة، أعني مبدأ الافتخار، أو التوسيع في الظرف، وهما أشير إلى أن الأخفش المع إلى مسألة التوسيع في الظرف، من دون أن يستعمل المصطلح نفسه، إذ قال معلقاً على الآية: "فتوئ اليوم: لأن جعل (فيه) مضمراً، وجعله من صفة اليوم، كأنه قال: يوماً لا تجزي نفس عن نفس فيه شيئاً. وإنما جاز

إضمار (فيه)، كما جازت إضافته إلى الفعل. تقول: هَذَا يَوْمٌ يَفْعُلُ زَيْدٌ. ولِئَلَّا مِنَ الْأَسْمَاءِ شَيْءٌ يُضَافُ إِلَى الْفَعْلِ غَيْرَ أَسْمَاءِ الرَّمَانِ، ولِذَلِكَ جَازَ إِضْمَارُ (فيه)"(الأخفش، ١٩٨١)).

فَكَلَامُ الْأَخْفَشِ، كما ترى، يُبَيِّنُ بِأَنَّ الْطَّرْفَ مَجَالٌ لِلتَّوْسُعِ فِيهِ، ثُمَّ جَاءَ الْلَّاحِقُونَ، فَأَفْصَحُوا عَنْ أَنَّ الْحَذْفَ سَائِعٌ، سَوَاءً أَكَانَ الْمَخْدُوفُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَعًا، أَمْ الْعَائِدُ إِلَى الْظَّفَرِ وَحْدَهُ، أَوْ حَزْفَ الْجَرِ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ الْمَخْدُوفَاتِ ظُلُوفٌ، وَالْظَّرُوفُ يُتَسَعُ فِيهَا لَا يُتَسَعُ فِي غَيْرِهَا. قَالَ الْحَلِيُّ: "الْعَائِدُ مَخْدُوفٌ، وَالْتَّقْدِيرُ: لَا تَجْرِي فِيهِ، ثُمَّ حَذْفَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّ الْظَّرُوفَ يُتَسَعُ فِيهَا مَا لَا يُتَسَعُ فِي غَيْرِهَا" (الْحَلِيُّ، ١٩٩٤)).

وَأَشِيرُ، فِي سِيَاقِ حَذْفِ الْظَّرْفِ مِنَ الْأَيْدِي، إِلَى أَنَّ ابْنَ جِيَّهَ عَقَدَ فِي (الْخَصَائِصِ) بَابًا، عُثْوَانَهُ: "فِي شَجَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ"، أَنْبَأَ فِيهِ بِحَذْفِ الْأَسْمَاءِ، وَمِنْهُ حُذِفَ الْظَّرْفُ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ" (ابْنُ جِيَّهَ، (بلا تاريخ)).

خاتمة:

لَقَدْ جَمِعَتِ الدِّرَاسَةُ آيَاتٍ قُرَآئِيَّةً كَرِيمَةً، وَقَعَ فِيهَا مَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مُشْكِلٌ، مِنْ حَيْثُ كَانَ الْظَّرْفُ أَحَدَ مُكَوَّنَاتِ نَظَمِهَا. وَلَمْ يَكُنْ تَغْيِيبُ الْعَالِمِ فِي هَذَا الْظَّرْفِ، فِيهَا كُلُّهَا، وَفُقِّهَ هَذَا النَّظَمُ، مَحَلَّ إِجْمَاعٍ أَهْلَ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَرْتَاهَا، وَإِنَّمَا كَانَتْ أَقْوَالُهُمْ فِيهِ شَيْئًا؛ كُلُّ قَوْلٍ كَانَتْ لَهُ جِهَةٌ، غَيْرُ الْيَيْ لِلآخرِ، وَعَلَلَةٌ غَيْرُ الْعَلَلَةِ الَّتِي لِلآخرِ، وَكَانَ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ الْعَالِلِ أَنَّ مَعْمُولَ الْعَالِمِ ظَرْفٌ، وَالْظَّرْفُ يُغْتَفِرُ، أَوْ يُتَسَعُ فِيهِ مَا لَا يُتَسَعُ فِي غَيْرِهِ. وَهَذَا مَا أَمْلَأْتُ هَذِهِ الدِّرَاسَةَ بِيَبَانَهُ، وَالْإِنْتَابَهُ.

وَلِتَحْكِيقِ الدِّرَاسَةِ غَرَضَهَا، وَمَا أَمْلَأْتُ بَيَانَهُ، تَبَيَّنَتْ مَبْدُأُ الْإِغْتِفَارِ، أَوِ التَّوْسُعِ فِي الْظَّرْفِ، حَيْثُ أَمْكَنَهَا ذَلِكُ، فِي تَصْرِيفِ الْجُمَلَةِ الْقُرَآئِيَّةِ، حَيْثُ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْمَبْدَأِ الْمُفْسِرُونَ، وَالْمُغْرِبُونَ، وَمَنْ كَانَتْ لَدِيهِ مُكْنَهٌ فِي تَخْلِيلِ نَظَمِ الْجُمَلَةِ، وَبِيَبَانِهَا، فِي الْأَيْدِي الْقُرَآئِيَّةِ؛ لِلْمُؤْصُلِ بِهَذَا النَّظَمِ إِلَى أَنَّهُ جَاءَ عَلَى سَتَنِ الْعَرَبِيَّةِ، فِي كَلَامِهَا، غَيْرُ مُخَالِفٍ لِهَذِهِ السَّنَنِ، بَلْ جَاءَ بِأَزْيَادٍ مِنْ ذَلِكَ، إِذْ جَاءَ بِلَطَائِفَ فِي نَظَمِ الْجُمَلَةِ، دَلِيلُهَا هَاهُنَا وَفِرْدَأُ قَوْلَ الْمُحَلَّلِينَ، مِنْ أَرْتَابِ الصَّنْنَعَةِ، وَمَتَّقِينَهَا: لَطَائِفَ لَمْ تَكُنْ لِتَكُونَ، إِلَّا فِي كِتَابِ اللَّهِ، آيَةِ رَسُولِهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَسَلَّمَ، إِلَى قَوْمٍ صَنَعُهُمُ الْعَرَبِيَّةُ.

وَتَبَدَّى مِنْ أَفْرَادِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ نُوعًا مِنَ الْعَالِمِ فِي الْظَّرْفِ، وَفُقِّهَ مَبْدُأُ الْإِغْتِفَارِ: نُوعٌ مُتَقَوِّفٌ فِيهِ، كَالْعَالِمِ فِي الْظَّرْفِ فِي تَرْكِيبِ جُمَلَةٍ إِنَّ، إِذَا تَأْخَرَ اسْمُهَا عَنْهَا وَجْهًا، غَيْرُ مَسْبُوقٍ بِلَامِ الْإِبْتِداءِ، كَهُوَلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ لِلْمُتَقَبِّلِينَ مَفَازٌ} [البَأْ: ٣١] أَوْ مَسْبُوقًا بِهَا، كَهُوَلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لِاِيَّاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} [الأنعام: ٩٩]، فَالْعَالِمُ فِي مَثْلِ هَذَا الْإِسْتِقْرَازِ الْمَدْرَرِ خَبِرًا إِلَّا. وَمِنْ هَذَا الْمُتَقَبِّلِ فِيهِ أَيْضًا عَالِمُ الْظَّرْفِ إِذَا تَأْخَرَ خَبِرًا إِنَّ عَنِ اسْمِهَا مَفْصُولاً بِيَمْنَمَا بِلَامِ الْإِبْتِداءِ، كَهُوَلُهُ تَعَالَى: {الْعَمَرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكُرِتِهِمْ يَعْمَهُونَ} [الحجر: ٧٢]، فَيَكُونُ عَالِمُ الْظَّرْفِ خَبِرًا إِنَّ، وَهُوَ {يَعْمَهُونَ}.

وَالنُّوعُ الْأَخْرُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ. وَمِنْهُ عَالِمُ الْظَّرْفِ إِذَا فَصَلَ الْظَّرْفُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ، أَوْ مَا أَصْلُهُ مُبْتَدَأً، وَبَيْنَ الْخَبَرِ الْمُؤْصُلِ بِالْأَنِ). الْمَجْرُورُ بِحَرْفِ حَرِّ. وَمِنْهُ كَذَلِكَ عَالِمُ الْظَّرْفِ إِذَا فَصَلَ الْظَّرْفُ بَيْنَ لَوْلَا وَجْهَهَا، وَإِذَا تَقْدُمَ الْظَّرْفُ عَلَى مَعْمُولِهِ الْمَسْبُوقِ بِهَا لَهُ صَدْرٌ الْكَلَامُ، كَهُمَزةُ الْإِسْتِفَهَامِ، وَلَامُ الْقَسْمِ، وَالْتَّنْفِي، وَالْفَاءُ، وَالْأَسْتِئْنَاثِيَّةُ. وَمِنْ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ أَيْضًا أَنْ يَعْمَلُ فِي الْظَّرْفِ خَبِرًا لَيْسَ مُتَأْخِرًا عَنْهُ، وَأَنْ يَعْمَلَ فِي الْظَّرْفِ الْمَصْدَرُ مَخْدُوفًا، أَوْ مُؤَكِّدًا لِعَالِمِهِ، أَوْ مَوْصُوفًا قَبْلَ الْعَمَلِ، أَوْ مُقَدَّمًا عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ، أَوْ مَفْصُولاً عَنْ مَعْمُولِهِ بِالْأَجْنِبيِّ، وَأَنْ يَعْمَلَ فِي الْظَّرْفِ الصِّفَةُ الْمُشَهَّدةُ مَوْصُوفَةً.

المراجع:

- الألوسي، م، (١٤١٥هـ) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، تحقيق علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ج ٢، ص: ٢٠٣، ١٩٥، ج ٥، ص: ٢٨٦، ٣٤٧، ج ٨، ص: ٢٠، ج ٩، ص: ٢٨١، ج ١٢، ص: ٢٠، ج ٢١، ص: ٢١٢، ج ٢٧، ص: ٩٩، ج ٣٠، ص: ٣٢٨.
- الأخفش، س، (١٩٨١) معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط ٢، ج ١، ص: ١٥٨، ٨٨.
- الأزهري، خ، (بلا تاريخ) شرح التصريح على التوضيح، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج ٢، ص: ٦٣٦٢.
- الأستراباذى، م، (بلا تاريخ) شرح الكافية في النحو، بيروت، دار الكتب العلمية، ج ١، ص: ٣٩٩، ٢٩٠، ١٩٥.
- الأسفرايني، م، (١٩٨١) فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، إربد، جامعة اليرموك، ص: ٧٠٦٩.
- الأنباري، ع، (بلا تاريخ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين التحويتين البصرىتين والковفين، دار الفكر، ج ١، ص: ٤٧، ٢٧٦.

٧. الأنباري، ع، (١٩٨٠)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج ١، ص: ١٤٢، ١٤٣، ٢٠٠.
٨. الأنباري، م، (١٩٨٠) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون، ط ٤، القاهرة، دار المعارف، ص: ٥٧٧، ٢٦٧.
٩. البغدادي، ع، (بلا تاريخ) خزانة الأدب ولب لسان العرب، بيروت، دار صادر، ج ٢، ص: ٣٩١، وج ٣، ص: ٥٧٢.
١٠. البيضاوى، ع، (١٩٩٦) تفسير البيضاوى، إشراف مكتب البحث والدراسات، بيروت، دار الفكر، ج ٣، ص: ٢٣٠.
١١. ابن الحاجب، ع، (١٩٨٩) أمالى ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر صالح قدراء، دار الجليل بيروت، ودار عمّار عمان، ج ١، ص: ٧٥٦، ٧٥٥، ٢٨٤، ٢٨٣، ١٦٣، ١٦٤، ٢٨٤، ج ٢، ص: ٢٢٣، ٢٥٥.
١٢. ابن السراج، م، (١٩٨٥) الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين القتلي، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج ١، ص: ٢٥٥، ٢٢٣.
١٣. ابن جيّى، ع، (١٩٦٢) التمام، بغداد، ص ١٧٤.
١٤. ابن جيّى، ع، (بلا تاريخ) الخصائص، حقيقة محمد علي النجّار، ط ٢، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ج ٢، ص: ٤٧٣، ٣٧٢.
١٥. ابن عادل، ع، (بلا تاريخ) تفسير اللباب، بيروت، دار الكتب العلمية، ج ١، ص: ٢٨٤ - ٢٨٥.
١٦. ابن عاشور، م، (بلا تاريخ) التحرير والتبيير، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ج ٢٣، ص: ٦٣.
١٧. ابن منظور، م، (بلا تاريخ) لسان العرب، بيروت، دار صادر، ج ١، ص: ٢٧، ٦٥.
١٨. ابن هشام، ج، (١٩٧٢) مغني الليب عن كتب الأعaries، حققه وعلق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ٣، بيروت، دار الفكر، ص: ٥٧١، ٩١١، ١١٤، ٩٠٩.
١٩. ابن يعيش، ي، (بلا تاريخ) شرح المفصل، بيروت عالم الكتب، والقاهرة مكتبة المتنبي ج ٦، ص: ٦١.
٢٠. أبو حيّان، م، (الجزء الأول ١٩٨٤، والجزء الثاني ١٩٨٧)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماص، ط ١، القاهرة، مطبعة النّسر الذهبيّ، مطبعة المدنى، ج ١، ص: ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٣، ٢٧٢، ج ٢، ص: ١٨٥.
٢١. أبو حيّان، م، (بلا تاريخ) البحر المحيط، الرياض، مكتبة ومطبع التصرّ الحديثة، ج ١، ص: ٣٩٥، ١٦٤، ج ٢، ص: ٣٣٤، ج ٥، ص: ٤٥٣، ٤٣٨، ج ٦، ص: ١٠٠.
٢٢. أبو عبيدة، م، (بلا تاريخ) مجاز القرآن، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج ١، ص: ٩، ج ٢، ص: ١١٠.
٢٣. الجبالي، ح، (٢٠٠٥) الأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء في ضوء كتابه (معاني القرآن)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث بـ (العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، المجلد ١٩، عدد ١، ص: ٢٦.١.
٢٤. الجبالي، ح، (٢٠١٥) الخلاف النحوي الكوفي، ط ١، عمان، الأردن، دار المأمون للنشر والتوزيع، ص: ٤٣٣، ٦٦٥.
٢٥. الجبالي، ح، (١٩٨٣) في مصطلح النحو الكوفي، تصنيفا واختلافا واستعمالا، رسالة ماجستير، اربد، الأردن، جامعة اليرموك، ص: ٧٠.
٢٦. الجبالي، ح، (١٩٩٩) الفصل النحوي، ظواهره وعلله، مجلة جامعة النجاح للأبحاث بـ (العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، المجلد ١٣، العدد ١، ص: ٢٤٦.٢٠١.
٢٧. الجبالي، ح، (٢٠٠٤) الكوفيون والرسم الإملائي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، الزرقاء، المملكة الأردنية الهاشمية، المجلد ٦، العدد الأول، ص: ٦١.١٠٤.
٢٨. الحلبي، ي، (١٩٩٤) الدرر المصنون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق علي معاوض وآخرين، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ج ١، ص: ٣٧٤، ٤٩٦، ٤٩٦، ٢١٤، ج ٢، ص: ٤٩١، ٤٩١، ١٤٤، ٤٦٤، ٤٦٤، ٢٤٩، ٢٤٩، ٧١.٧٠، ج ٣، ص: ٣٠٤، ٣٠٤، ج ٤، ص: ٩١، ٩١، ج ٥، ص: ٤٤٠، ٤٤٠، ٣٤٥، ٣٤٥، ٢٤٩، ٢٤٩، ١٨٧، ١٨٧، ٣٢٦، ٣٢٦، ج ٦، ص: ٦٧، ٦٧.
٢٩. الخطاجي، أ، (بلا تاريخ) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى، المسماة، عنابة الراضي وكفاية القاضي على تفسير البيضاوى، بيروت، دار صادر، ج ٢، ص: ٢٧٤.
٣٠. الدرويش، م، (بلا تاريخ) إعراب القرآن وبيانه، سوريا، دار الإرشاد، ج ١، ص: ٤٤٩، ٤٥٠..٤٤٩، ج ٨، ص: ٥٤٥، ج ١٠، ص: ٥٣٨.
٣١. الرّازى، م، (١٩٩١) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط ١، القاهرة، دار الغد الغربي، ج ١، ص: ١٣٨.
٣٢. الرّجاج، إ، (١٩٩٤) معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط ٢، القاهرة، دار الحديث، ج ١، ص: ٤٠٠.

- .٣٣. الرحيلى، و، (١٤١٨هـ) التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، ط٢، دمشق، دار الفكر المعاصر، ج١٢، ص: ٥٣.
- .٣٤. الرّمخشري، م، (١٩٧٢) الكشاف، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوى، البابى الحلى، ج١، ص: ٤٤١، ج٢، ص: ٣٩٩.
- .٣٥. السّلسلي، ع، (١٩٨٦) شفاء العليل في إيضاح التّسهيل، تحقيق الشّريف عبد الله علي الحسيني، ط١، مكتبة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ج١، ص: ٣٦٢.
- .٣٦. سيبویه، ع، (١٩٧٧) الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، ط٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج١، ص: ٢١١.
- .٣٧. السّيوطي، ع، (١٩٧٥) الأشباه والنّظائر، حققه طه عبد الرّؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكلّيات الأزهريّة، ج١، ص: ١٤، ج٣، ص: ١٦٦.
- .٣٨. السّيوطي، ع، (١٩٧٩) همع الهوامع شرح جمع الجواب، تحقيق وشرح عبد العال مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ج١، ص: ٣٠٤، ج٥، ص: ٦٥-٧١.
- .٣٩. الشربى، م، (بلا تاريخ) تفسير السراج المنير، بيروت، دار الكتب العلمية، ج١، ص: ١٢.
- .٤٠. صافى، م، (١٤١٨هـ) الجدول في إعراب القرآن، ط٤، دمشق، دار الرشيد مؤسسة الإيمان، ج٢٠، ص: ٢٨٠.
- .٤١. الصّبان، م، (بلا تاريخ) حاشية الصّبان على شرح الأشموني، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ج٢، ص: ٧١.
- .٤٢. العكّرى، ع، (بلا تاريخ) التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي الباجوى، بيروت، دار الجيل، ج١، ص: ١١٧، ٢٦٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ١١١٦، ١١٢٧، ٩٦٤، ٦٦٤، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٢، ٨٤٠، ٥٦٠، ٢٥٣، ٢٧٥، ج٢، ص: ٣٤-٣٢، ج١، ص: ٦٦، ٩٩، ١٦٥، ٣٠، ج٣، ص: ٤٣، ١٠١.
- .٤٣. الفرّاء، ي، (١٩٨٠) معاني القرآن، ط٢ مصورة، بيروت، عالم الكتب، ج١، ص: ٣٢-٣٤، ج٢، ص: ٢٢، ج٣، ص: ٨-٦٨، ٦٨، ٩.
- .٤٤. الفراهيدي، خ، (١٩٨٦) العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السّامّائي، ط٢، بغداد، دار ومكتبة الهلال، ج٨، ص: ٣٩٢.
- .٤٥. قباوة، ف، (١٩٨١) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط٣، بيروت، دار الأفاق الجديدة، ص: ٢٦١-٢٧٧، ٣١٨.
- .٤٦. القيسي، م، (١٩٨١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج١، ص: ٣٥٢-٣٥١.
- .٤٧.. المبرد، م، (١٩٩٧) الكامل في اللغة والأدب، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، بيروت، المكتبة العصرية، ج١، ص: ٣٣.
- .٤٨. المجاشعي، ع، (١٩٨٥) شرح عيون الإعراب، حققه وقدّم له جميل حنا حداد، ط١، الأردن، الزرقاء، مكتبة المنار، ص: ١١٣.
- .٤٩. المرادي، ح، (١٩٨٣) الجنى الدّانى في حروف المعانى، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، ط٢، بيروت، منشورات دار الأوقاف الجديدة، ص: ١٢٩.
- .٥٠. النحاس، أ، (١٩٨٨) إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، ط٢، بيروت، عالم الكتب، ج١، ص: ٢٦٣، ٣٦٩، ج٢، ص: ١١٩.



The Key Factor in Adverbs: A Study in Qur'anic Text in the Light of "What is Plausible in Adverbs is not so Anywhere Else" Principle

Hamdi Mahmoud Jabali

Professor of Arabic Language Department- Faculty of Arts- An-Najah National University-

Palestine

hamdi.jabali@najah.edu

Abstract: This study traces Qur'anic verses that contain seemingly problematic issues in terms of the fact that the adverb is one of their constituents. Allocating the adverbial key factor in such verses has never gained Arabic linguists' unanimity at all; these linguists have had different perspectives and different explanations as well. The main objective of this study is to prove that among these perspectives is the affected entity is an adverb and that adverbs are plausible and capable of containing anything better than any other function word in Arabic. The current study is consistent with other related literature in the sense that all have shown that the Qur'anic text, unlike any other text, is smoothly and tenderly composed and directed to the Arabs. The most important results of the study are:

- [1] The study follows the "what is allowed in adverbs is not so anywhere else" principle tracing all Qur'anic verses, where possible, and taking into considerations all ideas suggested by grammarian exegetists, syntacticians or grammarians, morphologists and linguists who are capable of analyzing the structure and sentence systems of Qur'anic verse.
- [2] This study clearly reveals that these grammarians have adopted this linguistic principle and used it to allocate the key factor that functions in adverbial structures which appeared to be problematic or ambiguous.
- [3] The study also shows that using this principle is closer to the nature and true spirit of the Arabic language since it can't be interpreted and/or expected.

Keywords: Adverbs, Arabic, principle, Qur'an

References:

- [1] Abn ḥādīl. ' , Tfsyr Alīlbāb, Byrwt, Dār Alktb Alīlmīh, J 1, pp. 284– 285.
- [2] Abn ḥāshwīr M, Alīthryr Wāltnwyr, Byrwt, Mwṣṣīt Alīṭarykh Alīrbīy, J 23, pp. 63.
- [3] Abn Alhājīb. ' , Āmāly Abn Alhājīb, Drāṣī Wthqyq Fkhr Ṣalḥ Qdārī, Dār Aljyl Byrwt, Wdār 'mār 'mān, (1989), J 1, pp.283, 284, 163 164, J 2, pp. 755, 756.
- [4] Abn Alīṣrāj. M, Alāṣwīl Fy Alīnhw, Thqyq 'bd Alhsyn Alftlīy, T1, Byrwt, Mwṣṣīt Alīṣalh, (1985), J 1, pp. 255, 223 - 228, 234 – 246.
- [5] Abn Hshām. J, Mghny Alīlbyb 'n Ktb Alā'aryb, Hqqh W'īq 'lyh Māzn Almbārk Wmīhd 'ly Hmd Alīh, T 3, Byrwt, Dār Alfkīr, (1972), pp.566, 909, 114, 911, 570, 571.
- [6] Abn Jñīy. ' , Alkhāṣāyīs, Hqqh Mīhd 'ly Alīñār, T2, Byrwt, Dār Alhdy Llībā'h Wālñshīr, J 2, pp. 473, 372.

- [7] Əbn Jñy. ' , Altmam, Bghdəd, (1962), pp. 174.
- [8] Əbn Mnżwr. M, Lşan Al'rb, Byrwt, Dər Şadr, J 1, pp. 27, 65.
- [9] Əbn Y'ysh. Y, Shrħ Almfşl, Byrwt 'alm Alktb, Wälqəhrh Mktbī Almtnbý J 6, pp.61.
- [10] Əbw Hýan. M, Albhr Almhyt, Alryad, Mktbī Wmṭab' Alñsr Alhdythh, J 1, pp. 395, 164, J 2, pp. 334, J 5, pp. 100, J 6, pp. 438, J 7, pp. 452 453.
- [11] Əbw Hýan. M, Artşaf Alđrb Mn Lşan Al'rb, Thqyq Mştfy Ahmd Alnməs, T1, Alqəhrh, Mtb' Alñsr Aldħħbý, Mtb' Almdný, (Aljz' Alawl 1984, Wäljz' Althany 1987) J 1, pp. 252 253, J 2, pp. 272, 185.
- [12] Əbw 'bydh. M, Mjaz Alqrān, 'ardh Bāswlh W'īq 'ly Mh̄md Fwad Szkyn, Alqəhrh, Mktbī Alkhənja, J 1, pp. 90, J 2, pp. 110.
- [13] Al'kbrý. ' , Alñbyan Fy A'rəb Alqrān, Thqyq Mh̄md 'ly Albjawy, Byrwt, Dər Aljyl, J 1, pp. 117, 265, 278, 420, 560, 275, 253, J 2, pp. 840, 655, 928, 968, 893, 664, 964, 1127, 1116, 1296, 1218.
- [14] Alâlwsý. M, Rwh Alm'any Fy Tfsyr Alqrān Al'zym Wälšb' Almthany, Thqyq 'ly 'bd Albarý 'týh, Byrwt, Dər Alktb Al'lmýh, (1415h), J 2, pp.203, 195, J 5, pp. 286, 347, J 8, pp. 210, J 9, pp. 281, J 12, pp. 20, 122, J 21, pp. 123, J 27, pp. 99, J 30, pp. 328.
- [15] Alakħfsh. S, M'any Alqrān, Thqyq Fażyż Fars, (1981), T 2, J 1, pp. 158, 88.
- [16] Alənbařý. ' , AləNşaf Fy Msayl Alkħlaf Byn Alñħwýn Albşrýn Walkwfýn, Dər Alfkr, J 1, pp. 276, 47.
- [17] Alənbařý. ' , Albyan Fy Ghryb A'rəb Alqrān, Thqyq Th 'bd Alhmyd Th, Alqəhrh, Alhyýh Almşrýh Al'amh Llktab, (1980), J 1, pp. 142 143, 200.
- [18] Alənbařý. M, Shrħ Alqṣayd Alšb' Alħwāl Aljhaliyat, Thqyq Wt'lyq 'bd Alšlam Mh̄md Härwn, T 4, Alqəhrh, Dər Alm'arf, (1980), pp.267, 577.
- [19] Alasfrayny. M, Fatħi Al'a'rəb Fy A'rəb Alfathħ, Thqyq 'fyf 'bd Alħimn, Arbd, Jäm' Alymwk, (1981), pp. 69, 70.
- [20] Alastrabādhý. M, Shrħ Alkafyh Fy Alñħw, Byrwt, Dər Alktb Al'lmyh, J 1, pp. 190, J 2, pp. 399, 290, 195.
- [21] Alazhrý. Kh, , Shrħ Alħsryh 'la Alħwidyh, Alqəhrh, Dər Aħħya' Alħrath Al'rby, 'ysy Albaby Alħħby Wshrkah, J 2, pp.62, 63.
- [22] Albghdədý. ' , Khzant Alħad Wlħ Lbap Lşan Al'rb, Byrwt, Dər Şadr, J 2, pp. 391, j 3, pp. 572.
- [23] Albydawý. ' , Tfsyr Albydawý, Aħħraf Mktb Alħwth Wälħrasat, Byrwt, Dər Alfkr, (1996), J 3, pp. 230.
- [24] Aldrwysh. M, A'rəb Alqrān Wbyanh, Swryh, Dər Alħrħad, J 1, pp. 449 450, J 8, pp. 545, J 10, pp.538.
- [25] Alfrä'. Y, M'any Alqrān, T 2 Mşwrh, Byrwt, 'alm Alktb, (1980), J 1, pp. 66, 99, 165, 32 – 34, J 2, pp. 22, 30, 101, 43, J 3, pp. 8–9, 68, 78.

- [26] Alfrähydy. Kh, Al'yn, Thqyq Mhdý Almkhwym WäBrähym Alšamräyy, T2, Bghdäd, Där Wmktbä Alhläl, (1986), J 8, pp. 392.
- [27] Alhlbä. Y, Alđr Almşwn Fy 'lwm Alktäb Almknwn, Thqyq 'lý M'wd Wâkhry, T1, Byrwt, Där Alktb Al'lmýh, (1994), J 1, pp. 374, 496, 214, J 2, pp. 491, 144, 70 71, J 3, pp. 248, 249, 464, 304, J 4, pp. 440, 91, J 5, pp. 345, 326, 187, 249, 215, J 6, pp. 67, 31.
- [28] Aljbaly. H, Alähkäm Almbnýh 'la Kthrü Alast'mal 'nd Alfrä' Fy Dw' Ktäbh (M'any Alqrän), Mjlt Jäm't Alnjah Llähbäth B (Al'lwm AlNsanyh), Jäm't Alnjah Alwtñy Nabl, Flstyn, 19(1) (2005), pp.1 26.
- [29] Aljbaly. H, Alkhlf Alnhwý Alkwfy, T1, 'män, Alardn, Där Almämwn Llñsh Wälzwzy', (2015), pp. 433, 665.
- [30] Aljbaly. H, Alkwfywn Wärlsm Alämly, Mjlt Alzrqä' Llbhwth Waldrasat, Alzrqä' Almmkh Alardnýh Alhashmýh, 6(1)(2004), pp.61 104.
- [31] Aljbaly. H, Alfsl Alnhwý, Zwarh W'llh, Mjlt Jäm't Alnjah Llähbäth B(Al'lwm AlNsanyh), Jäm't Alnjah Alwtñy Nabl, Flstyn, (13)(1)(1999), pp.201 246.
- [32] Aljbaly. H, Fy Mstlh Alnhw Alkwfy, Tsnyfa Wäkhtläfa Wäst'mala, Rsal Majstyr, Arbd, Alardn, Jäm't Alyrmwk, (1983), pp.70.
- [33] Alkhfajy. A, Hashy Alshhab 'la Tfsyr Albydawy, Almsmä, 'nayi Alrädy Wkfay Alqädy 'la Tfsyr Albydawy, Byrwt, Där Sadr, J 2, pp. 274.
- [34] Almbäd. M, Alkaml Fy Aläghh Wälädb, 'ärdh Bäswlh W'lk 'lyh Mhmd Äbw Alfdl AlBrähym, T1, Byrwt, Almktb Al'sryh, (1997), J 1, pp.33.
- [35] Almjash'ý. , Shr 'ywn Alarab, Hqiqh Wqdm Lh Jmyl Hña Häd, T1, Alardn, Alzrqä', Mktbä Almnar, (1985), pp.113.
- [36] Almrädy. H, Aljny Alräny Fy Hrwf Alm'any, Thqyq Fkhr Aldyn Qbawh Wmhmä Fädl, T2, Byrwt, Mnshwrat Där Alawqaf Aljdydh, (1983), pp.129.
- [37] Alnhäs. A, Arab Alqrän, Thqyq Zhyr Zahd, T 2, Byrwt, 'alm Alktb, (1988), J 1, pp. 263, 369, J 2, pp. 119.
- [38] Alqysý. M, Alkshf 'n Wjwh Alqra'at Alsh' W'llha Whjjha, Thqyq Mhyy Aldyn Rmdan, T 2, Byrwt, Mwsst Alfsalh, (1981), J 1, pp.351– 352.
- [39] Alräzy. M, Alfsyr Alkbyr Aw Mfathyh Alghyb, T 1, Alqährh, Där Alghd Alghrbä, (1991), J 1, pp. 138.
- [40] Alshäban. M, Hashy Alshäban 'ly Shr Alashmwny, Alqährh, Där AHya' Alktb Alrbäh, J 2, pp. 71.
- [41] Alshrbiny. M, Tfsyr Alsraj Almnry, Byrwt, Där Alktb Al'lmýh, J 1, pp. 12.
- [42] Alslsylý. , Shfa' Al'lyl Fy AYdah Altsyl, Thqyq Alshryf 'bd Allh 'ly Alhsyný, T1, Mkä Almkrmä, Almktb Alfsylh, (1986), J 1, pp.362.
- [43] Alsywtý. , Alashbah Walñzaýr, Hqiqh Th 'bd Alrwwf S'd, Alqährh, Mktbä Alklýat Alazhrh, (1975), J 1, pp. 14, J 3, pp. 166.

- [44] Alšywty. ‘, Hm’ Alhwam’ Shr̄ Jm’ Aljwam’, Thqyq Wshrh̄ ‘bd Al’al Mkrm, Alkwyt, Dar Albhwth Al’Imyh, (1979), J 1, pp. 304, J 5, pp. 65 –71.
- [45] Alžhylý. W, Altfsyr Almnır Fy Al’qydř Wälshry’h Walmnhj, T2, Dmshq, Dar Alfkr Alm’asr, (1418h), J 12, pp.53.
- [46] Alžjaj. A, M’any Alqrâن Wa’rabh, Shr̄ Wthqyq ‘bd Aljlyl ‘bdh Shlby, T2, Alqâhrh, Dar Alhdyth, (1994), J 1, pp. 400.
- [47] Alžmkhshry. M, Alksħaf, Hqq Alrwayh Mħmd Alšadq Qmhawý, Alqâhrh, Albâby Alħlbý, (1972), J 1, pp. 441, 399, J 2, pp. 176, 265, 260, 308, 541, J 3, pp. 54 55, 585, 347, 417.
- [48] Qbawh. F, A’rab Aljml Wāshbāh Aljml, T3, Byrwt, Dar Alâfaq Aljdydh, (1981), pp.261–277, 318.
- [49] Şafy. M, Aljdwl Fy A’rab Alqrâن, T 4, Dmshq, Dar Alřshyd Mwss̄ Alayman, (1418h), J 20, pp. 280.
- [50] Sybwyh. ‘, Alktab, Thqyq Mħmd ‘bd Alšlam Harrwn, T2, Alqâhrh, Alhyýh Almsrýh Al’arnh Llktab, (1977), J 1, pp. 211, 386.